

Distr.: General
10 April 2014
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع
أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨
من الاتفاقية

التقريران الدوران السابع والثامن اللذان كان على الدول الأطراف تقديمهما
في عام ٢٠١٣

ليبريا*

[تاريخ الاستلام: ١٧ آذار/مارس ٢٠١٤]

* هذا التقرير صادر دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المحتويات

الصفحة

٣	كلمة شكر
٤	أولاً - تمهيد
٥	ثانياً - مقدمة عامة
٥	ثالثاً - الجزء الثاني: التوصيات/الملاحظات
٥	المادتان ١ و ٢: التدابير السياسية والقانونية الرامية للقضاء على التمييز
٨	المادة ٣: التدابير الرامية إلى تنمية المرأة والنهوض بها
١٢	المادة ٤: التدابير الرامية للتعجيل بتحقيق المساواة
١٢	المادة ٥: دور كل من الجنسين والقوالب النمطية
١٥	المادة ٦: الاتجار والاستغلال
١٧	المادتان ٧ و ٨: تعزيز المساواة في عملية اتخاذ القرارات السياسية
١٩	المادة ٩: الجنسية
٢٠	المادة ١٠: المساواة في الحصول على التعليم
٢٨	المادة ١١: العمالة
٣٢	المادة ١٢: الوصول إلى الصحة
٣٩	المادة ١٣: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
٤٠	المادة ١٤: المرأة الريفية
٤٢	المادة ١٥: المساواة أمام القانون
٤٢	المادة ١٦: الزواج والأسرة
٤٤	رابعاً - خاتمة
٤٤	خامساً - المراجع

كلمة شكر

تود حكومة ليبيريا، من خلال وزارة شؤون المساواة بين الجنسين والتنمية أن تنوه بالعمل الهائل الذي قامت به الأفرقة العاملة المواضيعية في إعداد هذا التقرير. ويستحق ما بذله ممثلو مختلف الوزارات والوكالات الحكومية من جهود دؤوبة وما أبدوه من التزام لكفالة الانتهاء من وضع هذا التقرير في الوقت المناسب، كل الشناء.

ونحن ممتنون بشكل خاص لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، لتوجيهاتها ودعمها المستمر ولـمستشارينا لما تحلوا به من الرؤى وما أبدوه من أهلية القيادة وما قاموا به من تنسيق أثناء عملية كتابة التقرير.

وقد عمل على كتابة هذا التقرير مجموعة من الوزارات والوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وقد تم تنظيم هذه الكيانات إلى خمس مجموعات مواضيعية كلفت بمسؤوليات مراجعة التعليقات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على التقرير الدوري الأخير لليبيريا، وبيان الأنشطة التي قامت بها الحكومة لتنفيذ مواد الاتفاقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وجمع كل البيانات ذات الصلة وكتابة الصيغة النهائية للتقرير.

وقد عُقدت ثلاث مشاورات إقليمية حول مشروع التقرير مع مشاركين من جميع مقاطعات ليبيريا الخمس عشرة. وقد أدرجت نتائج هذه المشاورات في المسودة النهائية لتقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

ومن أجل وضع اللمسات الأخيرة على التقرير، تم الاضطلاع بعملية وطنية للتحقق في مونروفيا. وقد جمعت هذه العملية بين أصحاب المصلحة من وزارات الحكومة ووكالاتها ومنظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية، والشباب والزعماء المحليين والتقليديين.

وهذا التقرير هو نتاج جميع هذه التطورات.

وسنظل إلى الأبد نشعر بالامتنان لجميع الذين مكنت مساهمتهم من جعل هذا التقرير واقعا.

مع أطيب التحيات.

(توقيع) جوليا دنكن - كاسل

وزيرة الشؤون الجنسانية والتنمية

أولا - تمهيد

تمر الديمقراطية الناشئة في ليبيريا في عامها الثامن منذ أن أجريت انتخابات متعددة الأحزاب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وقد أسفرت أول انتخابات متعددة الأحزاب تجري في أعقاب التراجع عن وصول الرئيسة الحالية، فخامة إلين جونسون سيرليف إلى السلطة وأعيد انتخابها لولاية ثانية مدتها ست سنوات. ويتمثل أهم إنجاز لهذه الفترة في صون السلم والأمن وهو أمر حاسم لتحقيق النمو والتنمية الوطنية. وقد انتقلت ليبيريا من حالة التعمير بعد انتهاء التراجع إلى النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وتم الشروع في سياسات وبرامج للتعجيل بمراعاة ليبيريا للمنظور الجنساني في التنمية أكثر مما كان في الماضي. كما تم تنفيذ برامج إضافية مخصصة للمرأة التي تحقق نتائج باهرة.

ويتم تمهيش المرأة الليبيرية في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات. ويجري تنفيذ برامج هادفة للحد من هذه الفوارق لزيادة مشاركة المرأة وكفالة مشاركتها في عمليات صنع القرار. وتتراوح هذه البرامج من البرامج المتخصصة في التعليم إلى التمكين الاقتصادي من خلال برامج القروض والتدريب وفرص العمل. ويتعلق البعض الآخر بتمكين القيادات النسائية وزيادة توظيف النساء للعمل في القطاع الأمني.

ويجسد هذا التقرير وضع المرأة في ليبيريا والتزام الحكومة بتنفيذ أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد تم توخي الحذر البالغ في تمثيل الحقائق. وفي الحالات التي كانت هناك بعض أوجه القصور في التنفيذ، يقدم التقرير فرصة لتسليط الضوء على هذه الفجوات بغية إتاحة فرص إضافية لتجديد الالتزام واتخاذ الخطوات المناسبة للتنفيذ.

ونحن ندرك أنه ليس من الممكن الوفاء بجميع التزاماتنا بموجب الاتفاقية في دورة إبلاغ واحدة، ولكننا نحدد التزامنا بتحسين وضع المرأة في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتحقيقا لهذه الغاية، يعمل بلدنا حاليا على مراجعة الدستور، وإصلاح القضاء، وإصلاح القطاع العام، وإصلاح حيازة الأراضي، فضلا عن اتخاذ تدابير أخرى لكفالة المساواة بين الجنسين والإنصاف.

ثانيا - مقدمة عامة

ثالثا - الجزء الثاني: التوصيات/الملاحظات

المادتان ١ و ٢: التدابير السياسية والقانونية الرامية للقضاء على التمييز

يجري التطرق على نطاق واسع للتدابير المتخذة لمعالجة الملاحظات الختامية في المواد التي تغطي تلك الملاحظات. ومع ذلك، من المهم أن نلاحظ أنه تم تحقيق إنجازات ملحوظة في مجالات القضاء على التمييز في مكان العمل. بموجب مشروع قانون العمل اللائق المعروض حاليا أمام السلطة التشريعية في ليبيريا. ويرد شرح مفصل لهذه الإنجازات في إطار المادة ١١.

الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في الدستور

تنص المادتان ٨ و ١١ من الدستور الليبيري على الحقوق الأساسية للمواطنين. وينص الدستور على حماية وتوفير الحقوق والحريات الأساسية لجميع الأشخاص، بغض النظر عن الأصل العرقي أو العرق أو الجنس، أو العقيدة، أو مكان المنشأ أو الانتماء السياسي.

ولا ينص دستورنا حتى الآن على تعريف التمييز وفقا للمادة ١ من الاتفاقية أو على أحكام بشأن المساواة في الحقوق للمرأة وفقا للمادة ٢ من الاتفاقية. وتعمل النساء في ليبيريا على وضع استراتيجية لتقديم مقترحات بشأن قضايا المرأة للنظر فيها خلال عملية مراجعة الدستور التي تجري حاليا. وتشمل هذه المقترحات تعريف التمييز، وسن الزواج وقضايا حقوق المرأة. وتجري هذه العملية بتشجيع من مجموعة مشتركة تضم وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والجماعات النسائية المهنية الأخرى.

ولما يتم بعد إدماج الاتفاقية بشكل كامل في القوانين المحلية. وتعمل وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان على صياغة القوانين المناسبة لإدماج مختلف أحكام الاتفاقية. وتشمل هذه القوانين قانون العنف العائلي الذي يتضمن العنف الجنساني وقوانين حقوق الطفل وغيرها.

إصلاح السياسة العامة

تم الاضطلاع بعدد من إصلاحات السياسة العامة لمعالجة عدم المساواة بين المرأة والرجل في جميع القطاعات. وهي:

- الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية وأمن السلع والخططة التشغيلية، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢
- استراتيجية الحد من الفقر للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١
- جدول أعمال التحول: خطوات نحو رؤية عام ٢٠٣٠
- مشروع قانون العمل اللائق لعام ٢٠١٣
- قانون إصلاح التعليم لعام ٢٠١١
- قانون لجنة إصلاح القوانين لعام ٢٠١١
- السياسة الجنسانية الوطنية، لعام ٢٠٠٩
- فرقة العمل المعنية بسيادة القانون
- تجميع القوانين العرفية وتنقيح لوائح المناطق النائية

إمكانية اللجوء إلى القضاء

تتمتع المرأة بالمساواة في حقوق اللجوء للقضاء بموجب القانون. وحقوق المرأة في إطار القوانين هي تلك الحقوق الأساسية والجزئية المنصوص عليها في الدستور والقانون الذي يصدق على البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي وقعت ليبريا عليه. وتشمل الآليات الأخرى التي وضعتها الحكومة موضع التطبيق ما يلي:

(أ) إنشاء وحدة حماية المرأة والطفل في مقر الشرطة الوطنية الليبرية ومحطات فرعية أخرى لتلبية احتياجات النساء والأطفال؛

(ب) وحدة جرائم العنف الجنسي والجنساني؛

(ج) إنشاء محكمة جنائية متخصصة في ملاحقة قضايا العنف الجنسي والجنساني.

وفيما يتعلق باللجوء إلى القضاء، أعربت اللجنة عن القلق بشأن المحاكم التقليدية. ويجري إلغاء هذه المحاكم من خلال التوجيهات الصادرة عن وزارة الداخلية للسلطات المحلية. ويجري إنشاء محاكم مدنية في كل مقاطعة. وبسبب التوزيع المكاني للسكان، تضطر النساء إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى المحاكم، ولكنها عندما تصل إليها، يُقام العدل على قدم المساواة.

وتتجسد مبادئ المساواة مع الرجل في الدستور الليبري ولكن هناك بعض الفوارق راسخة في الثقافة والدين والتقاليد التي تشكل تحديات عديدة. وقامت حكومة ليبيريا ببدء عملية لمراجعة الدستور. وتم في آب/أغسطس ٢٠١٢ تشكيل لجنة مراجعة الدستور من خمسة أعضاء لمراجعة دستور عام ١٩٨٦ والتوصية بتنقيح جميع الأحكام التي تعارض مع الحقائق الراهنة. وكان من أول الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة عقد "منتدى استشاري نسائي" وطني في نيسان/أبريل ٢٠١٣ لاستطلاع آراء النساء بشأن المواد التي يعتقدن بأن من الضروري إلغاؤها أو تعديلها أو تنقيحها. وستخضع هذه الآراء لمشاورات وطنية للتأكد من أنها تمثل وجهات نظر جميع النساء على الصعيد الوطني وأن من المهم إدراجها في عملية مراجعة الدستور.

ومن المقرر أن تعقد مشاورات على الصعيد الوطني خلال فترة الاستعراض الدستوري التي تمتد خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦. ومن المتوقع أن يتم دفع قضايا عدم المساواة بين الجنسين لإدراجها في الدستور الجديد، إذا اعتُبرت مسائل دستورية. وإذا لم تكن كذلك، فسوف تحال التوصيات إلى الوزارة أو الوكالة الحكومية اللازمة لإمكان تنفيذها.

وعقدت أول مشاورة للمرأة تحت شعار المرأة الليبرية: "اغتنام فرصة الإصلاح الدستوري". وقام المنتدى بإنشاء منبر لتحقيق ما يلي: نقل المعرفة عن مراجعة الدستور وعملية الإصلاح في ليبيريا؛ واستعراض الدروس المستفادة من الدول الأخرى بشأن النهج التي تراعي الاعتبارات الجنسانية لوضع الدستور وتقييم الفرص ووضع استراتيجيات وطرائق لتسخير مشاركة المرأة في عملية إصلاح الدستور الجارية على نحو يضمن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في ليبيريا. وقدم المشاركون قراراً من ١١ نقطة إلى لجنة استعراض الدستور وإلى رئيسة ليبيريا. وشمل القرار ما يلي:

- بناء عملية شاملة وتشاركية تشارك فيها المرأة بشكل فعال؛
- حشد ما يكفي من الموارد لدعم مشاركة المرأة في عملية إصلاح الدستور؛
- تعزيز التثقيف المدني للوصول إلى الجميع. وهذا يشمل مشاركة المرأة على جميع المستويات؛
- إيصال الرسائل عبر مختلف مجالات القلق بما في ذلك الأراضي، والاقتصاد، والعنف، والزواج، والموارد الطبيعية والتثقيف المدني وغيرها؛

- تحديث قاعدة بيانات القيادات النسائية في المقاطعات من أجل مشاركتها الفعالة في هذه العملية. وهذا من شأنه ضمان مشاركة سكان المقاطعات المعنية ذوي النوايا الحسنة وخاصة النساء على النحو المطلوب، لتعزيز الاستمرارية؛
- ضرورة قيام المرأة بوضع استراتيجيات لمتابعة جميع القضايا التي أثرت في هذا المنتدى والحوارات والمشاركة اللاحقة الأخرى، والتأكد من إيرادها في الوثيقة النهائية؛
- إعداد هياكل على مختلف المستويات، بدءا من القاعدة الشعبية، لإشراك المرأة في عملية إصلاح الدستور. وقيام النساء بتنظيم أفرقة للمقاطعات لحشد النساء، ومناقشة عملية إصلاح الدستور وربطها مع لجنة إصلاح الدستور؛
- إعداد مكتب في لجنة إصلاح الدستور لتحقيق ما يلي: تيسير المناقشات مع المجلس التشريعي والشركاء الآخرين فيما يتعلق بمشاركة المرأة في عملية إصلاح الدستور. وهذا يشمل إجراء بحوث وتحليل وإقامة صلات مع النساء في المقاطعات لتبادل المعلومات والتعليقات.

المادة ٣: التدابير الرامية إلى تنمية المرأة والنهوض بها

- تم إنشاء وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية لتحقيق ما يلي من بين أمور أخرى:
- ”إسداء المشورة لحكومة ليبيريا بشأن جميع المسائل التي تؤثر على تنمية ورفاه النساء والأطفال، فضلا عن المسائل التي تحيلها إليها حكومة جمهورية ليبيريا؛
 - التنسيق الفعال للجهود التي تبذلها الحكومة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني لكفالة إيلاء وجهات نظر كل من الرجل والمرأة اهتماما مركزيا في صياغة السياسات والتشريعات، وتخصيص الموارد وتخطيط السياسات والبرامج ونتائجها، مع التركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ونماء الأطفال؛
 - رصد أثر السياسات والبرامج الوطنية على النساء والأطفال والإبلاغ عنها، فضلا عن التدابير الملائمة الموصى بها التي يتعين اتخاذها لتعبئة المرأة وإدماجها كشريكة على قدم المساواة مع الرجل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للبلد“.
- ويعمل في الوزارة ١٩٢ شخصا، ١١٢ منهم من النساء. وتخصص الميزانية الوطنية الأموال اللازمة لتنفيذ ولاية الوزارة. ويتم زيادة مخصصات الميزانية هذه عن طريق الأموال المقدمة من شركاء التنمية للبرامج الخاصة الداعمة لقضايا المرأة. وبلغت مخصصات الحكومة في ميزانية السنة المالية ٢٠١٢-٢٠١٣ لوزارة الشؤون الجنسانية ١٠١٣ ٢٠١ ١

من دولارات الولايات المتحدة، التي تبلغ ١٧٨،٠ في المائة من الميزانية الوطنية البالغة ٤١٥ ٠٥٠ ٦٧٢ من دولارات الولايات المتحدة. وقد زادت هذه المخصصات قليلا في السنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤ إلى ٧٥٢ ٢١٤ ١ من دولارات الولايات المتحدة تمثل ٢٣،٠ في المائة من الميزانية الوطنية البالغة ٥٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار. وعلى الرغم من زيادة مخصصات وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية في الميزانية، فإن التمويل لا يكفي لتنفيذ جميع برامجها تنفيذًا تامًا.

السياسة الجنسانية الوطنية

اعتمدت السياسة الجنسانية الوطنية في ليبيريا في عام ٢٠٠٩ لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين وتمهيش النساء في ليبيريا. وتسعى السياسة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات التنمية الوطنية، وتعزيز تمكين النساء والفتيات من أجل التنمية المستدامة والمنصفة وإنشاء وتعزيز هياكل وآليات تستجيب للاعتبارات الجنسانية يمكن بها لكل من النساء والرجال المشاركة في برامج التنمية والاستفادة منها على قدم المساواة. (السياسة الجنسانية الوطنية لعام ٢٠٠٩). وتعتبر السياسة الجنسانية الوطنية وإضفاء الطابع المؤسسي على المنتدى الوطني للشؤون الجنسانية في ليبيريا بمثابة نقطة انطلاق لتهيئة بيئة مواتية لإعادة هيكلة العلاقات بين الجنسين وتوفير الدعم لتيسير التغيير المقصود، وبناء القدرات لضمان وإدارة هذا التغيير، ووضع جدول الأعمال من خلال إطار استراتيجي. وتتناول السياسة قضايا العمالة والتعليم والوصول إلى العدالة، والزراعة، والبيئة، والصحة، وحقوق الإنسان والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ووضع ميزانية الشؤون الجنسانية، والحوكمة وسيادة القانون، وغير ذلك.

ويوجد أشخاص معنيون بتنسيق الشؤون الجنسانية في جميع الوزارات والوكالات الحكومية. وهناك أيضا موظفون معنيون بالقضايا الجنسانية في المقاطعات أنيطت بهم مسؤوليات لكفالة معالجة جميع القضايا الجنسانية في المقاطعات على نحو مناسب بما يتماشى مع السياسات والقوانين النافذة. وستقوم وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية بتعزيز مراكز التنسيق لمعالجة العديد من القضايا التي تواجهها.

ومنذ التقرير الأخير في عام ٢٠١٠، جرت تغييرات في هيكل وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية بإنشاء إدارة وشعب ووحدات جديدة. وهي شعبة حقوق الإنسان المكلفة بمسؤولية التنسيق مع وزارة العدل وغيرها من الوكالات المعنية بانتهاكات حقوق الإنسان. وتم تغيير وحدة الطفل إلى شعبة لحماية الأطفال أنيطت بها مسؤولية تنسيق الأنشطة التي

تضطلع بها جميع المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية المعنية بحقوق الطفل وقضايا الحماية.

وقد تمكنت وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية من تحقيق إنجازات في المجالات التالية:

تمكين المرأة

أجرت وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية حملات توعية لتشجيع النساء على التسجيل والتصويت خلال انتخابات عام ٢٠١١. كما قدمت الدعم المعنوي والمالي والمادي للمرشحات.

وقامت وزارة الشؤون الجنسانية، بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٢، من خلال برنامجها المتعلق بالمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة، بإنشاء فصول لمحو أمية الكبار، وجمعيات قروية للادخار والقروض، والمنظمة النسائية للتجارة العابرة للحدود، لتمكين المرأة الريفية في تسع مقاطعات. كما تقوم الوزارة بتزويد النساء وخاصة النساء الريفيات، بمهارات تنمية الأعمال التجارية، لتمكينهن من إدارة أعمالهن بشكل أفضل. وتم تأسيس رابطة للتجارة العابرة للحدود لغرض تبادل المعلومات والربط الشبكي.

وقامت وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية في عام ٢٠٠٩، بإنشاء هياكل للمرأة الريفية في ١٥ مقاطعة في ليبيريا. وتتيح هذه الهياكل الفرص للنساء للتعبير عن همومهن وتقييم إنجازاتهن وابتكار طرق جديدة لمواجهة التحديات. وتجتمع هذه الهياكل بانتظام في منتديات القيادات وتعد مؤتمرا سنويا لتخطيط الأنشطة المستقبلية.

وعن طريق أجهزة وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، قامت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومشروع الشراكة الجديدة، وبرنامج قروض الندوة بتقديم قروض صغيرة إلى ٦ ٥٠٠ من النساء المستضعفات والأقل حظا.

وقامت حكومة ليبيريا في شراكة مع الحكومة الهندية بتدريب ثماني نساء ريفيات من أربع مقاطعات (باسا و كيب ماونت ولوفا ومونتسيرادو الريفية) على إنتاج الطاقة الشمسية لربط المرأة الريفية بقطاع الطاقة. ونتيجة لهذه البرامج، تحصل النساء على الكهرباء لدعم برامج محو أمية الكبار. ونتيجة للبرنامج التحريبي، سيتم مد الكهرباء للمجتمعات الريفية.

و بموجب مشروع التمكين الاقتصادي للفتيات المراهقات والشابات في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، تم تدريب ٢ ٥٠٠ من الفتيات والشابات اللاقي تتراوح أعمارهن من ١٦ إلى ٢٤ سنة، على العمل وتنمية الأعمال التجارية ومهارات الحياة وتم استخدامهن بعد التدريب. وتم إنشاء مخططات للقروض التي استفاد منها ٣ ٠٠٠ من النساء.

الأمن الغذائي والتغذية،

قامت وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية بتدريب ١٦٠ امرأة في عام ٢٠١٠ على عمليات التجهيز في مرحلة ما بعد الحصاد، والسلق الجزئي للأرز وتجفيفه وطحنه وقامت بتوزيع البذور والأدوات على النساء في ١٥ مقاطعة وإنشاء مصارف للبذور في ١٢ مقاطعة.

تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

بعد تقديم تقرير الدولة الطرف في عام ٢٠٠٩، تم إنشاء فرقة عمل لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وخمسة أفرقة عاملة مواضيعية لجمع وفحص البيانات والمعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وتضم فرقة العمل ممثلين من مختلف الوزارات والوكالات الحكومية وتجتمع بانتظام لتقديم تقرير عن التنفيذ. ويجري حاليا التصدي للرصد عن طريق عقد اجتماعات دورية لوزارات ووكالات القطاع التي تقدم تقارير منتظمة.

وقد تم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في استراتيجية الحكومة للحد من الفقر وجدول الأعمال الحالي للتحويل الذي يحدد اتجاه السياسة العامة للبلد حتى عام ٢٠٣٠. وتشمل القضايا الجنسانية المحددة في مجال السياسة العامة تعميم مراعاة القضايا الشاملة في جميع القطاعات لزيادة الإنتاجية الكلية للمجتمع ورفاهه، مع إيلاء تركيز خاص للجزء الضعيف من سكان البلد كالنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب. ويؤكد جدول أعمال التحويل ما يلي:

- المساواة بين الجنسين: تحسين الأوضاع والقدرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة في ليبيريا.
- حماية الأطفال: ضمان حماية حقوق الأطفال؛ وحمايتهم من آثار الضعف والتمييز؛ وتوفير بيئة آمنة حيث يمكنهم تحقيق كامل إمكاناتهم.
- الإعاقة: تحسين الوصول إلى الفرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية العادلة وتوفير تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة الكامل وعلى قدم المساواة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- تمكين الشباب: تمكين الشباب كمشاركين كاملين في جميع جوانب المجتمع الليبيري.

منهاج عمل بيجين

قامت ليبيريا باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة منهاج عمل بيجين عن طريق إنشاء فرق عاملة للتعامل مع المجالات الحرجة الـ ١٢. بموجب منهاج عمل بيجين. وتقوم وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية بتنسيق تنفيذ منهاج عمل بيجين مع الوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة.

قطاع الأمن

فيما يتعلق بقطاع الأمن، تسعى سياسة الأمن القومي لزيادة ثقة الجمهور في قوات الأمن من خلال توظيف أفراد أمن مؤهلين من خلال عمليات تدقيق شفافة ومنصفة تعبر عن تنوع التمثيل العرقي والجنساني والديني، وتدريب الموظفين بما يتماشى مع المعايير الدولية، وتعزيز المساءلة والسلوك الأخلاقي والمهني تحت سيطرة مدنية ديمقراطية.

ويجري تصميم الإجراءات والبرامج لجذب المزيد من النساء إلى قطاع الأمن. وهذا يشمل الحد من معايير التوظيف لتشجيع النساء بصورة خاصة على الانضمام إلى قوة الشرطة. وتم توظيف عدد أكبر من النساء ولكن الأرقام لا تزال منخفضة جدا. فعلى سبيل المثال، تمثل المرأة من كامل المتطوعين في القوات المسلحة الليبرية، حوالي ٢ في المائة فقط. ولذلك، فإن وحدات حماية المرأة والطفل التابعة للشرطة الوطنية يجري توسيعها وتعزيزها. وتوجد وحدات المرأة والطفل في جميع المقاطعات ولكنها في معظم الحالات تعاني من نقص الموظفين. وفي 'ريفر غي' على سبيل المثال، هناك مركز شرطة واحد فقط وموظف مدرّب واحد.

الزراعة

يتوقع جدول أعمال التحول، والخطة الوطنية لليبيريا للسنوات الثامنة عشرة، زيادة عدد المشاريع الحرجية المجتمعية والتابعة للقطاع الخاص، وصادرات إنتاج الغابات، والقيمة المضافة والعمالة، بما في ذلك ما يتعلق بالشباب والنساء والفئات الضعيفة الأخرى على نحو ما أكدته سلسلة المسؤوليات المتعلقة بالأخشاب. وتنص سلسلة المسؤوليات المتعلقة بالأخشاب على أن المجتمع المحلي يتحمل مسؤولية الحفاظ على الموارد الحرجية التي يتم حصادها من قبل المستثمرين أو قادة المجتمعات المحلية. وهذا ما ينبغي القيام به لصالح جميع الأطراف المعنية، مع مراعاة تأثير ذلك على البيئة. وبهذه الطريقة، سوف تكون الموارد الطبيعية في أي مجتمع محلي لصالح الجميع، وخصوصا النساء اللاتي يعملن في الأرض.

المادة ٤: التدابير الرامية لتعجيل بالمساواة

تم اتخاذ مختلف التدابير خلال الفترة المشمولة بالتقرير لمعالجة قضايا المساواة بين المرأة والرجل. وتشمل بعض هذه التدابير إزالة القوانين العرفية والتقليدية التمييزية، والوصول إلى الرعاية الصحية المحسنة وبرامج التعليم المتخصصة. ويتم تناول تفاصيل البرامج والتدابير بالتفصيل في المواد المحددة من هذا التقرير.

المادة ٥: دور كل من الجنسين والقوالب النمطية

قامت حكومة ليبيريا بحملة واسعة النطاق للتوعية على الصعيد الوطني بشأن دور المرأة والرجل في المجتمع. وتم من خلال مساعدة الشركاء، وضع برامج لبناء قدرات المراهقات والشابات في المجالات التقنية مثل البناء والنجارة والكهرباء والرسم وقيادة المركبات الثقيلة، وغيرها.

الممارسات التقليدية

منذ التقرير الماضي للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام ٢٠٠٩، اتخذت حكومة ليبيريا خطوات ملموسة لإلغاء إصدار تراخيص للزعماء التقليديين والزوي في المقاطعات الـ ١٥، من خلال وزارة الداخلية، للحد من الممارسات العرفية والتقليدية الضارة التي تؤثر على رفاه النساء والفتيات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اتفقت وزارة الداخلية، والزعماء التقليديون والزوي على أن تبعد جميع المدارس التابعة لجمعية ساندي مسافة ٢٥ ميلا عن المجتمع المحلي، ويجب أن لا يجري إدخال أي طفل بالقوة في الجمعية أو أخذه من المدرسة الرسمية لإدخاله في عضوية الجمعية.

ولا يجوز لأي شخص أن يبدي موافقته على الانضمام لجمعية ساندي إلا بعد بلوغه ١٨ سنة من العمر أو أكثر. ويؤيد هذا أيضا قانون الطفل الذي صدر في عام ٢٠١١ الذي ينص على "معاقبة أي ممارسة غير ضرورية أو جاهلة قد تلحق الألم الجسدي أو النفسي أو العاطفي بالطفل أو تنتهك بوسيلة أخرى سلامته الجسدية أو حياته أو صحته أو كرامته أو تعليمه أو رعايته أو نمائه الشامل" (المادة ٦ من الفرع ٤ د). وقد زاد هذا الإجراء من عدد الطفلات في المدارس وينطوي على إمكانية تخفيض معدل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث نظرا لتجنيد عدد أقل من الفتيات في مدارس جمعية ساندي التي يشيع فيها ختان الإناث.

وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أصدرت وزارة الداخلية التعميم رقم ١٢ الذي ينص تحديداً على أن "الشخص الذي يستخدم أي شكل من أشكال القوة أو التهيب لإجبار شخص آخر على الإذعان لأي طقوس قبلية أو ممارسة تقليدية أو ضمه إليها... يمكن القبض عليه، واتهامه ومحاكمته بتهمة انتهاك الحقوق المدنية والإنسانية في ليبريا". وقام الزعماء التقليديون وسلطات حكومة ليبريا بتنفيذ التوعية المناسبة لضمان التنفيذ الكامل لهذه السياسة. وتشير التقارير إلى أن هناك انخفاضاً في الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة في المناطق الريفية نتيجة لهذه السياسات والاستراتيجيات المعتمدة لتثقيف وتوعية الجمهور.

العنف ضد المرأة

تم وضع خطة عمل للعنف الجنساني لمنع حالات العنف الجنساني في ليبريا والرد عليها. وتشمل الخطة إنشاء "بيوت آمنة" للناجين من العنف الجنسي والجنساني في ٧ مقاطعات. وتعمل ستة من هذه المنازل الآمنة في مقاطعات باسا، وبونغ، ولوفا، وكيب ماونت ومرغبي ونيمبا، في حين أن من المتوقع إنجاز البيت المتبقي في ريفرغي ليصبح جاهزاً للعمل. وتوفر هذه البيوت الآمنة ملاحى مؤقتة واقية للنساء والأطفال من ضحايا سوء المعاملة وكذلك تقديم المشورة النفسية والاجتماعية، والترفيه والمتابعة لمعالجة ضحايا الاغتصاب. وبالإضافة إلى ذلك، تم إجراء دورات تدريبية لأفراد الأمن والعاملين في المجال الطبي للرد على حالات العنف الجنسي والجنساني مع التحلي بالحساسية؛ ومراعاة حقوق الضحايا واحتياجاتهم الصحية ومصالحهم وخصوصيتهم.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت رابطة محاميات ليبريا ونقابة المحامين الوطنية بإنشاء عيادات قانونية حيث يمكن للمرأة الحصول على معونة قانونية مجانية. وتقدم هذه الخدمات مجاناً للنساء وضحايا العنف الجنسي. وافتتحت رابطة محاميات ليبريا مكتباً فرعياً في مقاطعة بومي في أيار/مايو ٢٠١٣ كخطوة أولى لتحقيق لامركزية خدماتها إلى أجزاء أخرى من ليبريا.

وقامت وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية وبعض مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية الدولية مثل وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، ومنظومة الأمم المتحدة، والجمعية الطبية العالمية، وجمعية تجهيز ليبريا، وجمعية لنلمس الإنسانية التي تحتاج إلى العطف، ومنظمة المعونة النسائية، والمجلس النرويجي للاجئين بتقديم خدمات لضحايا العنف الجنسي، بما في ذلك حماية المنازل الآمنة وتقديم الدعم القانوني والطبي والنفسي.

التوعية بحقوق الإنسان للمرأة

قامت وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة بالعديد من حملات التوعية لتغيير التصورات السلبية عن المرأة في المجتمع. وتعمل هذه الحملات على تخفيف العنف ضد المرأة والحد من تصوير المرأة كأداة للمتعة الجنسية والتمييز ضد المرأة. وتستخدم قوانين الاغتصاب والميراث المبسطة لتوعية و تثقيف وتنوير الجمهور بشأن منع الاغتصاب والتصدي لمكافحته وكذلك بشأن حقوق المرأة بموجب قانون الميراث. وتستخدم الأعمال الدرامية الإذاعية، والبرامج الحوارية، والرسائل الفورية لتثقيف الجمهور لوقف جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف العائلي الذي ليس له حاليا أي قانون محدد للتعامل معه.

وضع قانون للعنف العائلي لليبيريا

قامت ليبريا بإعداد قانون للعنف العائلي يتضمن مدخلات من كل من المناطق الحضرية والريفية في ليبريا. ومن شأن سن هذا القانون أن يساعد كثيرا على التصدي للعنف ضد النساء والأطفال، وكفالة أقصى قدر من الحماية لحقوقهم في البيئة المحلية. ويعتبر مشروع قانون العنف العائلي استجابة للفقرة ٢٣ من الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التي تدعو حكومة ليبريا لوضع وتنفيذ إطار قانوني شامل من شأنه التصدي للعنف ضد النساء والأطفال.

المادة ٦: الاتجار والاستغلال

تبدل حكومة ليبريا جهودا حثيثة لكي تمتثل امتثالا تاما للمعايير الدنيا للقضاء على الاتجار بالبشر في ليبريا. وتعرّف الحكومة الليبيرية الاتجار بالبشر بأنه ”تجنيد أي شخص أو نقله أو تحويله أو إيوائه أو استلامه عن طريق التهديد باستخدام القوة أو باستخدامها أو غير ذلك من وسائل الإكراه أو بواسطة الاحتيال أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال موقف الضعف، أو باعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال“: ويتخذ الاتجار بالبشر أشكالا عديدة، من الريف إلى الحضر والعكس بالعكس، وكذلك تهريب الأشخاص من بلدان أخرى إلى ليبريا.

وقد أنشئت فرقة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وتعمل فرقة العمل من خلال أمانة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وتضم أعضاء من جميع الأجهزة الأمنية في ليبريا.

وتضطلع فرقة العمل بمسؤولية إجراء تحقيقات بشأن الاتجار بالبشر وإحالة القضايا إلى الشرطة الوطنية والمحاكم.

وقد وضعت الحكومة سياسات جديدة لحماية الأطفال في مؤسسات الرعاية عن طريق تنقيح المبادئ التوجيهية لاعتماد مقدمي الرعاية من حيث الجودة ورعاية الأطفال البديلة. ويقوم مكتب الهجرة بتنفيذ السلطة الأبوية لسفر القصر إلى الخارج. وتتولى وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية معالجة هذه المسألة. وتم وقف تبني الأطفال في ليبريا باعتباره أحد القنوات التي يتم من خلالها تهريب الأطفال إلى الخارج.

وقامت حكومة ليبريا واليونيسيف عام ٢٠١١ بإجراء بحوث في جميع أنحاء البلد بشأن الاتجار بالبشر في ليبريا التي كشفت أن معظم ضحايا الاتجار هم من الأطفال والفتيات الذين يستخدمون كعباءة متحولين ويستغلون في البغاء والأعمال المتزلية. ويتم دعم جهود ليبريا في مكافحة الاتجار بالبشر عن طريق تثقيف الجمهور بمخاطر الاتجار بالبشر. وعُقد أكثر من ثلاثين دورة تدريبية حول منع الاتجار بالبشر للعاملين في القطاع الأمني والاجتماعات المحلية على طول حدود ليبريا مع البلدان الأخرى. كما قامت أمانة الاتجار بالأشخاص بتدريب ١٢ مجموعة قروية للوالدين في جميع أنحاء البلد لتكون بمثابة مراقب لانتهاكات حقوق الإنسان في المجتمعات الريفية. ولم يجر أي تقييم لأثر هذا الرصد المجتمعي. ومع ذلك، من المتوقع أن يساعد التدريب على تخفيض مستويات الاتجار بالبشر.

وفي إطار تعزيز التعاون مع بلدان غرب أفريقيا وغيرها من البلدان لمكافحة الاتجار بالبشر، تم تنفيذ خطة العمل الوطنية في ليبريا بشأن الاتجار تنفيذًا كاملاً بالتنسيق مع خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التصدي لمكافحة الاتجار بالبشر. ويتم مراجعة هذه الخطة وأنشطتها سنوياً.

كما صدقت ليبريا على الاتفاقيات التالية وتعمل على تنفيذها:

- اتفاقيات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل القانونية؛
- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية؛
- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية؛
- اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسليم المجرمين، وبروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال.

وتم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ٢٠٠٩-٢٠١٣ تسجيل العديد من حالات الاتجار بالبشر. وبين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، تم تهريب ٤٥ شخصا تتراوح أعمارهم من ١٨ إلى ٤٤ سنة إلى ليبيريا. وكان منهم ٣٧ من بنغلاديش، و ٧ مغاربة وتونسي واحد. وكان من هذا العدد ٧ من الإناث و ٣٨ من الذكور. ونجحت حكومة ليبيريا في إعادة الضحايا إلى وطنهم وأدين أحد الجناة. وسجلت أمانة الاتجار بالأشخاص ٦ حالات للأشخاص الذين تم تهريبهم إلى خارج ليبيريا خلال الفترة نفسها وعددهم ١١١ شخصا. وكان من بين الأشخاص الـ ١١١ الذين تم تهريبهم إلى خارج ليبيريا، ١٤ من الإناث و ٣٧ من الذكور و ٦٠ طفلا.

وعلى الصعيد الداخلي، تم تسجيل ١٥ حالة اتجار بالبشر من الريف إلى المناطق الحضرية شملت ١١ فتاة و ٤ أولاد. كما سجل مكتب الهجرة والجنسية ٦ حالات تهريب من المناطق الحضرية إلى الريف تتعلق بـ ٥ فتيات وصبي واحد، تتراوح أعمارهم من ١٤ إلى ١٩ سنة. وتم توحيد معظم الضحايا مع أسرهم ووجهت التهم للجنة وتمت محاكمتهم. وعلى الصعيد الداخلي، يتطلب تهريب الفتيات إلى مختلف أنحاء ليبيريا للعمل في تجارة الجنس اهتماما إضافيا من أمانة الاتجار بالأشخاص.

المادتان ٧ و ٨: تعزيز المساواة في صنع القرار السياسي

ظل مشروع قانون الإنصاف لتعزيز وتشجيع المساواة في اتخاذ القرارات السياسية قابعا في المجلس التشريعي للسنوات الأربع الماضية. وجرى استعراض الاستراتيجيات التي اعتمدت في الماضي من أجل إقرار مشروع القانون لتحديد المزالق التي تؤدي إلى عدم اعتماده. وقد تقرر أن النهج المتبعة كانت تتسم بالغلظة وبالمواجهة عموما. وقد وضعت استراتيجيات جديدة للضغط على أعضاء الهيئة التشريعية من الذكور. وأجريت جولات دراسية إلى البلدان التي نجحت في انتخاب أكثر من ٤٠ في المائة من النساء في البرلمان لتكون بمثابة دليل لتشجيع وإقرار مشروع قانون الإنصاف. ويخصص مشروع القانون حصة ٣٠ في المائة للمرأة التي تعتبرها الأغلبية الساحقة من الرجال في المجلس التشريعي غير ديمقراطية.

وينص اقتراح تعديل المادة ٤-٥ من قانون الانتخابات في ليبيريا لإدراج المساواة بين الجنسين في ترشيح المرشحين على ما يلي: "لا يجوز أن تتضمن قائمة المرشحين للمناصب التي يتم ملؤها عن طريق الانتخاب أقل من ٣٠ في المائة أو أكثر من ٧٠ في المائة من أي من الجنسين". وبالعامل المتضافر مع مكتب الشؤون الجنسانية التابع للجنة الوطنية للانتخابات، يمثل قانون الانتخابات الجديد استراتيجية أخرى لزيادة مشاركة المرأة في العملية الانتخابية.

ويحظى التعديل المقترح لقانون الانتخابات أيضا برعاية التجمع التشريعي النسائي في ليبيريا، الراعي الأصلي لمشروع قانون الإنصاف.

وتعمل المرأة على دعم مشروع القانون عن طريق الضغط على ممثليها لإقراره. كما شاركت في جلسات الاستماع التشريعية العامة بشأن مشروع القانون المقترح. وقد أعرب بعض أعضاء المجلس التشريعي من الذكور بالفعل عن تأييدهم العلني للقانون الانتخابي الجديد عن طريق التصريحات التي أدلوا بها للإذاعة الوطنية. وهناك استراتيجية موازية للحصول على المزيد من الدعم لمشروع القانون تتمثل في إقناع الرئيسة إلين جونسون سيرليف بالإعلان عن تأييدها للقانون الانتخابي الجديد.

وفي انتخابات عام ٢٠١١، شاركت ١٠٢ امرأة في هذه العملية. وشملت ثلاث مرشحات لرئاسة الجمهورية. وعلى الرغم من انتخاب ١٢ امرأة فقط (٨ عضوات في مجلس النواب و ٤ عضوات في مجلس الشيوخ)، فقد شهدت الانتخابات تحسنا ملحوظ في عدد النساء المتنافسات لملء المناصب السياسية. ولكنها مع ذلك، سجلت انخفاضا من ١٤ في المائة إلى ١٢ في المائة في عدد النساء المنتخبات للعمل في الهيئة التشريعية. وتمت زيادة هذا الرقم حاليا إلى ١٣ امرأة بفوز امرأة إضافية في الانتخابات الفرعية. وتشكل النساء الآن ٣٠ في المائة من الوزراء الذين تعينهم الرئيسة في حين أن هناك اثنتين من القضاة المعاونين الخمسة في المحكمة العليا.

وهناك ست سفيرات من أصل ١٧ سفيرا وظيفيا في ليبيريا. كما تمثل ليبيريا سفيرات وموظفات من مستوى رفيع في السلك الخارجي في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم مثل جنوب افريقيا وإثيوبيا وغينيا واليابان وبريطانيا العظمى وسيراليون وأوغندا وغيرها. كما تمثل النساء ليبيريا كسفراء كاملي الصلاحيات لدى المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وتقوم مختلف منظمات المجتمع المدني ومنظمة المرأة الريفية والوزارات والوكالات المختصة باستمرار بتمثيل حكومة ليبيريا في المنظمات الدولية، وكانت المشاركة الأخيرة في مؤتمر لجنة وضع المرأة الذي عقد في نيويورك، بالولايات المتحدة الأمريكية في آذار/مارس ٢٠١٣.

وقد عقدت سلسلة من الأنشطة للتوعية بأهمية المشاركة السياسية للمرأة. وتشمل هذه الأنشطة عقد منتدى تشاوري ليوم واحد مع أعضاء الهيئة التشريعية لليبيريا بشأن مشاركة المرأة في صنع القرار حول موضوع: ”تدابير المساواة بين الجنسين في مناصب اتخاذ القرار في ليبيريا“. وتم عقد حلقات عمل وحلقات دراسية وبرامج وطنية لأصحاب المصلحة

الآخرين في مجال قضايا المرأة، ونشر مقالات صحفية، وبث برامج حوارية إذاعية، وإعلانات خارجية، وتوزيع مواد مطبوعة ورسائل رئيسية.

وتشمل أنشطة التوعية الأخرى، من بين أمور أخرى:

- الاحتفال السنوي باليوم الدولي للمرأة؛
- الحملة السنوية لمدة ١٦ يوما من النشاط ضد العنف الجنساني؛
- حملة مكافحة الاغتصاب؛
- مؤتمرات المرأة الريفية؛
- المؤتمرات النسائية الوطنية؛
- إنشاء أمانة العنف الجنساني.

وتم قطع أشواط كبيرة في حصول المرأة على مناصب صنع القرار الرئيسية. وتم حينها أمكن ذلك، تعيين المرأة في مناصب الثقة وأدت عملها بمصداقية في هذه المجالات. وهناك مجال رئيسي للتحدي يتمثل في انتخاب المرأة إلى الهيئة التشريعية. وتضطلع مختلف المنظمات النسائية والمدافعون عن حقوق المرأة بتنفيذ برامج لإعداد وتدريب النساء على القيادة ومساعدتهن على وضع استراتيجيات لخوض الانتخابات. وفيما يلي لمحة عن تولي المرأة مناصب صنع القرار الرئيسية حتى الآن:

المرأة في مناصب صنع القرار

- تشغل المرأة منصب رئاسة الجمهورية ورئاسة الدولة
- من أصل ٢١ وزيرا، هناك ١٥ وزيرا و ٦ وزيرات (مناصب يتم شغلها عن طريق التعيين)
- من أصل ٣١٨ من مديري الخدمة المدنية، هناك ٥٢ من النساء و ٢٦٦ من الرجال (مناصب يتم شغلها عن طريق التعيين)
- من أصل ١٥ من ولاية المقاطعات، هناك ٥ من النساء (مناصب يتم شغلها عن طريق التعيين)
- في قطاع الأمن ... المهجرة، هناك ٢٠ في المائة من القوة من النساء
- في قطاع الأمن ... الشرطة، هناك ١٤،٦ في المائة من النساء
- في قطاع الأمن ... القوات المسلحة الليبرية، هناك ٤،٧ في المائة من النساء

- من أصل ٥ قضاة في المحكمة العليا، هناك ٢ من النساء (مناصب يتم شغلها عن طريق التعيين)
 - في المجلس التشريعي، هناك ١٣ من ١٠٨ من أعضاء الهيئة التشريعية من النساء و ٩٥ من الرجال (مناصب يتم شغلها عن طريق الانتخاب)
- ويعمل العديد من النساء الأخريات في الوكالات المستقلة التي تديرها الدولة كمديرات رئيسيات أو تنفيذيات. وتشمل هذه المناصب هيئة الموائى، واللجنة المعنية بإعادة اللاجئين الليبريين إلى الوطن وإعادة توطينهم والمكتب الوطني للهجرة والتجنيس.

المادة ٩: الجنسية

تنص المادة ٢٧ من الدستور الليبري على ما يلي:

- (أ) ”جميع الأشخاص الذين كانوا وقت نفاذ هذا الدستور بشكل قانوني من مواطني ليبريا سيظلون مواطنين ليبريين؛
- (ب) من أجل الحفاظ على الثقافة والقيم والشخصية الإيجابية الليبرية وتعزيزها وصونها، لا يتأهل بال ميلاد أو بالتجنس ليكون من مواطني ليبريا إلا من كان زنجيا أو من أصل زنجي؛
- (ج) يجب على السلطة التشريعية، إذ تلتزم بالمعيار المذكور أعلاه، أن تقوم بتحديد معايير أخرى للتأهل في الإجراءات التي يمكن بموجبها الحصول على التجنس.

وتنص المادة ٢٨ على ما يلي:

- ١ - أي شخص، يكون أحد والديه على الأقل من مواطني ليبريا وقت ولادته، يكون مواطنا ليبريا؛ شريطة أن يقوم أي شخص من هذا القبيل عند بلوغه سن الرشد بالتخلي عن أي جنسية أخرى اكتسبها بحكم كون أحد والديه مواطنا في بلد آخر.
- ٢ - لا يجوز حرمان أي مواطن من مواطني الجمهورية من المواطنة أو الجنسية باستثناء ما ينص عليه القانون؛ ولا يجوز حرمان أي شخص من حقه في تغيير المواطنة أو الجنسية.

وقد بذلت جهود من خلال عملية مراجعة الدستور لمعالجة جميع الفوارق، وخاصة ما يتصل منها بالأطفال الذين يولدون لأمهات ليبريات من آباء أجنبية خارج ليبريا. وذلك بهدف موازنة قانون الجنسية مع الدستور بالنسبة لجميع الأطفال الذين يكون أحد والديهم أجنبيا، بغض النظر عن جنسه.

وتتمتع المرأة بحقوق متساوية لتغيير جنسيتها أو الاحتفاظ بها التي لا تتأثر بأي حال من زواجها. ولا يجوز إجبار المرأة الليبرية المتزوجة من أجنبي على اعتناق جنسية زوجها. ويصدق الشيء نفسه بالنسبة للمرأة من جنسيات أخرى المتزوجة من رجل ليبري. فتغيير الجنسية مسألة تتعلق بالاختيار الفردي.

المادة ١٠: المساواة في الحصول على التعليم

بدلت الحكومة الليبرية جهوداً كبيرة وقامت بسلسلة من التدخلات لمعالجة القضايا التي برزت في التوصيات بشأن التعليم كما ورد في المادتين ٤ و ١٠ من الاتفاقية. ويعتبر التعليم أحد الطرق الرئيسية لانتشال السكان من الفقر نحو الازدهار والاستقرار. ويؤدي وضع سياسات أكثر فعالية لزيادة تعليم البنات إلى إضافة هامة في رأس مالنا البشري.

وتتصدى سياسات إدارة وتنظيم التعليم في ليبريا المبنية في قانون إصلاح التعليم لعام ٢٠١١ لمعالجة السياسات المتعلقة بتعليم البنات، والتعليم الخاص، والمنح المدرسية، والمنح الدراسية، من بين أمور أخرى. وتمت الموافقة على قانون إصلاح التعليم لعام ٢٠١١ في ٨ آب/أغسطس ٢٠١١. وهو يحل محل قانون التعليم لعام ٢٠٠١، الذي اعتمد في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

ولا يزال قانون إصلاح التعليم لعام ٢٠١١ يواصل الاعتماد على الافتراضات الأساسية الموجودة في سياسة تعليم البنات لعام ٢٠٠٦ والتي تهدف إلى ما يلي:

- (أ) التعليم المجاني والإلزامي لجميع تلاميذ المدارس الابتدائية على الصعيد الوطني؛
- (ب) توظيف وتدريب المزيد من المعلمات؛
- (ج) إسداء المشورة في مدارس البنات؛
- (د) كفالة وجود عقوبات مناسبة ضد المعلمين الذين يرتكبون التحرش الجنسي والاعتداء على الطلاب؛

(هـ) تقديم مهارات الحياة في المدرسة لرفع احترام الذات لدى الفتيات حتى يتمكن من التصدي للتحرش الجنسي؛

(و) زيادة توافر المنح الدراسية للبنات.

وتم في عام ٢٠١٣ تنقيح سياسة تعليم البنات التي وضعت في عام ٢٠٠٦، لكي تراعي الواقع الحالي؛ وتتماشى مع قانون إصلاح التعليم الجديد الذي ينهض بتعليم الفتيات

على الأصدقاء الإقليمي والوطني والمحلي من خلال استراتيجيات وتدخلات قابلة للتطبيق. وهذه التدخلات هي:

- وضع سياسات للتعليم الخاص لمعالجة أوجه التفاوت بين الأشخاص ذوي الإعاقة وغير ذوي الإعاقة في نظام التعليم بما في ذلك الفتيات ذوات الإعاقة.
- برنامج للتعليم المعجل الذي يحمي حق الطفل في التعليم بما يكفل إمكانية الحصول على التعليم الجيد. وقد تم وضعه ليصل إلى المسنين والأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدرسة. وهذا البرنامج مفيد بشكل خاص للمتسربين من المدارس.

وينص الفصل ٢ من سياسة تعليم البنات على أن من واجب الحكومة المركزية والسلطات المحلية تنفيذ جميع الأحكام المنصوص عليها في سياسة تعليم البنات لمعالجة الحواجز الاجتماعية والثقافية التي تعترض تعليم البنات كوسيلة لتمكين الفتيات والنساء.

ويشدد الفصل ٣ من السياسة الوطنية بشأن تعليم الفتيات: تحسين إمكانية وصول الفتيات والنساء إلى التدريب المهني والعلوم والتكنولوجيا والتعليم المستمر، على وضع وتنفيذ سياسات التعليم والتدريب وإعادة التدريب للمرأة، ولا سيما الشباب والنساء اللاتي يدخلن سوق العمل من جديد، لتوفير المهارات اللازمة لتلبية احتياجات السياق الاجتماعي والاقتصادي المتغير من أجل تحسين فرص توظيفهن.

وفيما يتعلق بالحماية من العنف الجنساني، تنص السياسة العامة على أن تقوم وزارتا التعليم والشؤون الجنسانية والتنمية بالعمل بشكل وثيق مع وزارة العدل لضمان حصول ضحايا العنف الجنسي في المؤسسات التعليمية على تعويض عاجل في محكمة مختصة. وتمس الحاجة إلى تعزيز السياسات المتعلقة بالتحرش الجنسي والاعتداء الجنسي على الفتيات في المدارس، ولا سيما في المناطق الريفية حيث يفتقر فيها إلى وجود مراقبة كافية لإنفاذ الامتثال. ويؤدي عدم وجود وعي بهذه السياسات وتداعياتها إلى إتاحة الفرصة للمساومة مما يؤدي إلى الحد من بقاء الفتيات في المدارس. وتعمل وزارة التعليم من خلال وحدة تعليم الفتيات على رفع وعي الطلاب والسلطات المحلية وتنقيفهم لتوثيق جميع هذه الحالات وإبلاغها إلى وزارة التعليم للتحقيق مع مرتكبيها ومحاكمتهم.

وتساوى معدلات التسرب تقريبا بين الذكور والإناث من المرحلة الابتدائية إلى المدارس الثانوية. ويشير تقرير تعداد المدارس لعام ٢٠١١، إلى أن من أصل الطلاب الذين تسربوا من المدرسة وعددهم ٤٠٥ ٣٩ طالبا، بلغ عدد الفتيات ١٩ ٨٤٢. وعلى مستوى المرحلة الإعدادية، بلغ مجموع المتسربين ٨ ٨٦٨ كان منهم ٤ ٤٦٢ من الفتيات، في حين

بلغ عدد المتسربات من المدارس الثانوية ١ ٧١٤ طالبة من مجموع المتسربين وعدهم ٣ ٥٦٦. ويعزى ارتفاع معدل تسرب البنات إلى الحمل في سن المراهقة، والزواج المبكر، وتعرض الفتيات لحالات اجتماعية واقتصادية سلبية. وتجري معالجة هذا الوضع من خلال مختلف البرامج التي تهدف إلى إبقاء الفتيات في المدارس.

وتم إصلاح عدد من مؤسسات تدريب المعلمين، وتزويدها بالموظفين وتجهيزها لتوفير التدريب الأساسي لمعلمي المدارس الابتدائية في ليبيريا. وتقوم الحكومة بتوفير التعليم العالي المجاني والإعانات المالية لجميع الطلاب الذين يتخصصون في مجال التعليم كحافز لزيادة عدد المعلمين المدربين في البلد. وقد بدأ نفاذ هذه السياسة في عام ٢٠١١.

وليس هناك أي تمييز ضد المرأة في جميع أشكال التعليم كمسألة تتصل بالسياسة الوطنية. ويجري تشييد المزيد من المدارس لاستيعاب عدد متزايد من الأطفال في سن الدراسة في كل من المناطق الحضرية والريفية. ولكن هناك عوائق كالاقتدار إلى المعلمين المدربين والمدارس الفنية في المناطق الريفية الذي يؤدي إلى الحد من الفرص المتاحة لمعظم الطلاب. وتشير الإحصاءات الحالية (٢٠١١-٢٠١٢) من مؤسسات التدريب التقني والمهني هذه إلى أن الفتيات يشكلن أكثر من ٣٠ في المائة من الخريجين.

موجز خريجي المؤسسات العامة للتعليم والتدريب التقني والمهني للفترة
٢٠١١-٢٠١٢

الرقم المؤسسة	ذكور	إناث	المجموع
١ - مؤسسة بروكر واشنغتون	٢٠٠	٩٨	٢٩٨
٢ - ثانوية هاربل المتعددة الأطراف	١٩٧	١٠٣	٣٠٠
٣ - ثانوية وليام ف. س. تبمن	٩٠	١١	١٠١
٤ - مدرسة مريم تشسمان للفنون المتزلية/التجميل	صفر	٥٥	٥٥
٥ - مدرسة مريم تشسمان للفنون المتزلية/المدرسة الوطنية للتجميل	صفر	٥٦	٥٦
٦ - المركز الليبري السويدي للتدريب المهني	٣١	٢٠	٥١
٧ - ثانوية فيونجاما المتعددة الأطراف	٢١٤	٧٤	٢٨٨
٨ - ثانوية سينو المتعددة الأطراف	١٢٥	٧٥	٢٠٠
٩ - المجموع الكلي	٨٥٧	٤٩٢	١ ٣٤٩

المصدر: إحصاءات التعليم لجمهورية ليبيريا، وزارة التعليم، ٢٠١٢.

وتجري معالجة أوجه التفاوت بين الجنسين في نظام التعليم من خلال تشجيع المزيد من الإناث على الالتحاق بمهنة التدريس. ويقل عدد المدرسات في النظام التعليمي عن عدد المدرسين حاليا في المرحلتين الابتدائية والثانوية. وهذا ما يثبط الفتيات عن متابعة الدراسة في بعض المجالات، ولا سيما في العلوم الطبيعية، ويشكل عائق أمام معالجة قضايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين في هذا القطاع.

الالتحاق بالتعليم الابتدائي حسب المقاطعة ونوع الجنس

المقاطعة	الالتحاق		
	الإناث	الذكور	المجموع
بومي	٥ ٥٧٣	٦ ٣١٨	١١ ٨٩١
بونغ	٣١ ٩١٥	٣٨ ٦٥٢	٧٠ ٥٦٧
غيربولو	٧ ١٨٠	٩ ٥٣٠	١٦ ٧١٠
غراند باسا	١٣ ٧٢٢	١٧ ٧٥٦	٣١ ٤٧٨
غراند كاب ماونت	٦ ١٦٧	٦ ٩٧٣	١٣ ١٤٠
غراندغيد	٩ ٢٣٩	١٠ ٩٥٠	٢٠ ١٨٩
غراند كرو	٧ ٦٢٣	١٠ ١٩٨	١٧ ٨٢١
لوفافا	٢٤ ٥٩٤	٢٩ ٦٣٦	٥٤ ٢٣٠
مرغبي	٢١ ١٢٨	٢٢ ٤١٤	٤٣ ٥٤٢
ميريلاند	١١ ١٥٧	١٣ ١٧٢	٢٤ ٣٢٩
مونتسيرادو	١١٢ ٨٥٩	١١٠ ٤٨٧	٢٢٣ ٣٤٦
نيمبا	٤٧ ٨٣٨	٥٩ ٣٦٠	١٠٧ ١٩٨
ريفرسيس	٥ ١٠٧	٦ ٦١١	١١ ٧١٨
ريفرغي	٥ ٣٠٠	٦ ٩٢١	١٢ ٢٢١
سينو	٧ ٠٤٣	٩ ١١١	١٦ ١٥٤
المجموع	٣١٦ ٤٤٥	٣٥٨ ٠٨٩	٦٧٤ ٥٣٤
	٤٦,٩	٥٣,١	

المصدر: إحصاءات التعليم لجمهورية ليبيريا، وزارة التعليم، ٢٠١٢.

ويعتبر التحاق الإناث بالمدارس الابتدائية في ليبيريا مشجعاً. ويشير تعداد عام ٢٠١١ للمدارس الوطنية أعلاه، إلى أنه كان هناك ٥٣٤ ٦٧٤ تلميذاً في المدارس الابتدائية في ليبيريا كان منهم ٤٤٥ ٣١٦ من الفتيات، وهو ما يمثل ٤٦,٩ في المائة من مجموع الالتحاق بالتعليم الابتدائي. ويظهر التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي حسب المقاطعات أن مقاطعة مونتسيرادو سجلت نسبة ٥٠,٥ في المائة من الفتيات بالمقارنة مع ٤٩,٥ في المائة من الفتيان. وعلى مستوى المدارس الإعدادية التحق ما مجموعه ١٣٨ ٠٢٩ طالبا وبلغ مجموع الفتيات ٦١٢ ٦١ أو بنسبة ٢٤ في المائة.

وسجل الالتحاق بالمدارس الثانوية ٧٨٢ ٠٤٩ طالبا للفترة نفسها وبلغ عدد الفتيات ٤٦٠ ٣٢٨ طالبة أو ٤٢ في المائة. وزادت النسبة المئوية للتغير في معدلات الالتحاق من السنة الدراسية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى السنة الدراسية ٢٠١٠/٢٠١١ بنسبة ٢٥,٥ في المائة وبلغت نسبة زيادة الإناث ٢٧,٦ في المائة (وزارة التعليم، ٢٠١١).

ويقدم برنامج الفتيات الضعيفات الذي تنفذه وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية ٢٠٠ منحة دراسية للفتيات الضعيفات اللاتي تتراوح أعمارهن من ١٢ إلى ١٦ سنة للالتحاق بالمدارس الداخلية. وتنتمي الفتيات إلى عشر مقاطعات، وهي لوبا وبونغ ونيمبا وجراند باسا وكاب ماونت وغربولو وبومي ومونتسيرادو الريفية ومرغبي. كما أنشأت الحكومة كليات متوسطة في المقاطعات لتلبية الطلب على التعليم العالي. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من المدارس الفنية للطلاب الذين لا يستطيعون الالتحاق بالكليات المتوسطة. وتبلغ نسبة الالتحاق بالتعليم العالي ٦،٤ في المائة من إجمالي الالتحاق بالمدارس. (جدول أعمال التحول، ٢٠١٢) وفي مؤسسات التعليم العالي، يتزايد عدد الطالبات الملتحقات بالمجالات التقنية من الدراسات لكنه يشكل أقل من ١٠ في المائة.

عدد معلمي المدارس الثانوية العامة حسب المقاطعة ونوع الجنس ونسبتهم المئوية

المقاطعة	المجموع	عدد الذكور	النسبة المئوية للذكور	عدد الإناث	النسبة المئوية للإناث
بومي	٦٢	٦١	٩٨,٤	١	١,٦
بونغ	٢١٣	٣٠٣	٩٦,٨	١٠	٣,٢
غربولو	٣٩	٣٨	٩٧,٤	١	٢,٦
جراند باسا	٧٨	٧٥	٩٦,٢	٣	٣,٨
جراند كاب ماونت	٦٩	٦٣	٩١,٣	٦	٨,٧
جراندغيدده	١٩٥	١٨١	٩٢,٨	١٤	٧,٢
جراند كرو	١٤٢	١٤٠	٩٨,٦	٢	١,٤
لوبا	٣٠٨	٣٠٠	٩٧,٤	٨	٢,٦
مرغبي	٣٤	٣٣	٩٧,١	١	٢,٩
ميريلاند	١٣٩	١٣٢	٩٥,٠	٧	٥,٠
مونتسيرادو	٢٢١	١٩٧	٨٩,١	٢٤	١٠,٩
نيمبا	٥١٧	٤٩١	٩٥,٠	٢٦	٥,٠
ريفريسي	٣٣	٣٣	١٠٠	صفر	صفر
ريفريغي	٤٧	٤٥	٩٥,٧	٢	٤,٣
سينو	٩٧	٩٦	٩٩,٠	١	١,٠

المصدر: إحصاءات التعليم لجمهورية ليبيريا، وزارة التعليم، ٢٠١٢.

ولا تزال البرامج الخاصة للتدريب المهني وتنمية المهارات للفتيات في المناطق الريفية نمطية تركز على المهارات في الخياطة وصنع الصابون وصباغة ربطات العنق.

وهناك توحيد في المناهج الدراسية والامتحانات الوطنية لجميع المدارس في ليبيريا. وتم تنقيح المناهج الدراسية وإقرارها وتوزيعها على جميع المدارس في ليبيريا. وتبذل الجهود للقضاء على أي صورة نمطية لأدوار المرأة والرجل في الكتب المدرسية والمواد التعليمية.

ويستفيد الذكور والإناث على حد سواء من المنح الدراسية، ومع ذلك، هناك بعض المنح الدراسية تستهدف الفتيات فقط لزيادة تعليم الفتيات في ميدان العلوم الطبيعية والتعليم حيث توجد فجوات بين الجنسين. وينطبق هذا بشكل رئيسي على الطلاب في المناطق الحضرية. ونادرا ما يستفيد الطلاب في المناطق الريفية من برامج المنح الدراسية نظرا لعدم وجود معلومات عن توافر هذه المنح الدراسية التي يتم نشرها عادة في العاصمة. وتقدم وزارة التعليم المنح الدراسية في المرحلتين الثانوية والجامعية. وبلغ مجموع المنح الدراسية الخاصة للبنات التي تمنح من خلال وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية ١٩٠ منحة.

وقدمت حكومة ليبيريا من خلال قسم تعليم البنات في وزارة التعليم منحا دراسية للفتيات في المجالات التالية:

- ١ - العلوم والتكنولوجيا
- ٢ - الطب
- ٣ - الهندسة
- ٤ - التعليم

وتوجد الإحصاءات الإجمالية لعدد المستفيدات من هذه البرامج الخاصة في مختلف الوكالات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تلبى احتياجات النساء. وفيما يلي بيان لمجموع المنح الدراسية التي منحت في ثلاث فئات لعام ٢٠١٣:

الفئة	المجموع	الذكور	الإناث
المرحلة الثانوية	١٨١	١١٨	٧٣
الكليات المتوسطة	٢٩٦	٨٧	٢٠٩
المرحلة الجامعية	٤ ١٤٣	٢ ٧٩٧	١ ٣٤٥

المصدر: شعبة المنح الدراسية، وزارة التعليم، ٢٠١٣.

ويبلغ المعدل الإجمالي للإلمام بالقراءة والكتابة في ليبيريا ٥٦ في المائة ويزيد معدل الذكور البالغ ٦٦ في المائة عن معدل الإناث البالغ ٤٤ في المائة. ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لمن تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٤ سنة ٦٩ في المائة وكان معدل الذكور ٦٩ في المائة أعلى من معدل الإناث ٣١ في المائة (المعهد الليبيري للإحصاءات والمعلومات الجغرافية، تموز/يوليه ٢٠١١).

وقامت وزارة التعليم في سياق عملية اللامركزية التي تضطلع بها، بإنشاء المجلس الوطني لتعليم الكبار بإشراف إدارة التعليم المستمر في جامعة ليبيريا. كما تم إنشاء مدارس ليلية في خمس مقاطعات من أصل مقاطعات ليبيريا الـ ١٥ لتعزيز تعليم المتسربين من المدارس، وخاصة الفتيات الحوامل والمسنات. ولم ينفذ هذا البرنامج في جميع المقاطعات بسبب صعوبة الحصول على الكهرباء.

والتعليم الأساسي البديل هو برنامج غير نظامي للتعليم يستهدف المسنين والشباب والبالغين من كلا الجنسين الذين لم يلتحقوا بالمدرسة. وقد اعتمد التعليم الأساسي البديل في عام ٢٠١١ لتوفير الفرص التعليمية للشباب والبالغين الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٣٥ سنة. ويوفر التعليم الابتدائي في ثلاثة مستويات: المستوى الأول من روضة الأطفال إلى الصف الثاني، والمستوى الثاني للصفين الثالث والرابع، والمستوى الثالث للصفين الخامس والسادس. ويدرج البرنامج في منهجه الدراسية مسائل تنظيم الأسرة، وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والحاسوب وسبل العيش.

والمبادرة الخاصة لتعليم الفتيات هي برنامج للمدارس الليلية مصمم للمراهقات الحوامل، والمتسربات من الدراسة والأمهات. ويتم تنفيذ المبادرة حاليا في مقاطعتين من أصل خمس عشرة مقاطعة في ليبيريا وهما، لوبا وبومي. وتؤدي العوائق كعدم توفر الكهرباء والأموال والعدد الكافي من المدرسين المدربين إلى إعاقة التوسع في البرنامج إلى المقاطعات الأخرى. وينفصل هذا البرنامج عن برنامج التعليم الأساسي البديل المذكور في الفقرة السابقة. ولدى جميع المدارس في ليبيريا برامج رياضية إلزامية لجميع الطلاب، بغض النظر عن نوع الجنس.

ويقوم أخصائيو الصحة المدرسية بوزارة التعليم بالتعاون مع جمعية تنظيم الأسرة في ليبيريا، بالتنوع على صعيد المدارس الثانوية بالاستخدام السليم لوسائل منع الحمل (الواقعي الذكري، والواقعي الأنثوي، وحبوب الميكروولوت والميكروجيرون، وغيرها). وتوفر للطلاب خدمات تنظيم الأسرة من خلال الإحالة إلى العيادات المجاورة ضمن مجتمع المدرسة. ويجري

إدماج مسائل تنظيم الأسرة والحمل في سن المراهقة وإساءة استعمال المخدرات والعقاقير في تعليم العلوم ودورات علم الأحياء.

المادة ١١: العمالة

لم يحصل قانون العمل الجديد المقترح لليبيريا، ويطلق عليه اسم مشروع قانون العمل اللائق الذي أقره مجلس النواب في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٣ على تأييد مجلس الشيوخ وبالتالي فقد توقف إقرار مشروع القانون. ولم يتفق مجلسا الهيئة التشريعية على الحد الأدنى للأجور بمبلغ ٥,٦٠ دولار في اليوم. وينص مشروع القانون المقترح على أن "تعمل الجمهورية على توجيه سياساتها نحو ضمان فرص العمل وكسب الرزق، وظروف عادلة وإنسانية لجميع مواطنيها دون تمييز ونحو تعزيز مرافق السلامة والصحة والرعاية الاجتماعية".

وينص القانون في المادة (أ) و (ب) على أنه "يحق لجميع النساء والرجال، دون تمييز أو استبعاد أو تفضيل، التمتع بالحقوق والحماية المنصوص عليها في هذا القانون وممارستها. ودون الحد من نطاق الأحكام السابقة، يحق لجميع الأشخاص الذين يعملون أو يسعون للعمل في ليبريا التمتع بالحقوق والحماية التي يمنحها هذا القانون وممارستها بغض النظر عما يلي:

١' العرق أو القبيلة أو مجموعة السكان الأصليين، أو اللغة أو اللون أو النسب أو الجنسية أو الأصل الاجتماعي أو العرقي أو الوضع الاقتصادي أو المجتمعي أو المهنة؛

٢' وضع الهجرة أو أي وضع للإقامة المؤقتة؛

٣' نوع الجنس أو التوجه الجنسي؛

٤' الحالة الاجتماعية أو المسؤولية الأسرية؛

٥' الحمل أو الإرضاع سابقا وحاليا ومستقبلا؛

٦' الحالة الصحية بما في ذلك حالة فيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز سواء إذا كانت فعلية أو متصورة.

ويخلف مشروع قانون العمل اللائق الجديد قانون العمل القديم ويدخل عليه تحسينات. ويوفر مشروع قانون العمل اللائق الجديد الحماية للنساء الحوامل والمرضعات، وهو حكم لم يكن مدرجا في القوانين القديمة. وبالإضافة إلى ذلك، زادت إجازة الأمومة من اثني عشر أسبوعا على النحو الوارد في قوانين العمل القديمة إلى أربعة عشر أسبوعا مدفوعة الأجر. وفي نهاية إجازة الأمومة يحق للمرأة العاملة استئناف عملها بنفس شروط وظروف

العمل كما كانت قبل إجازة الأمومة، ولا يجوز أن يطلب من الموظفة المرضعة أداء عمل يشكل خطرا على صحتها أو صحة طفلها.

ولا يوجد في ليبريا شبكة من مرافق رعاية الأطفال. بيد أن رعاية الأطفال تتم عادة من خلال خادمت ممرضات مدفوعات الأجر، أو علاقات الأسرة الموسعة أو المربيات المستأجرات اللاتي يتولين رعاية الأطفال لتمكين الوالدين من الجمع بين الالتزامات العائلية وبين مسؤوليات العمل والمشاركة في الحياة العامة.

وينص مشروع قانون العمل اللائق أيضا على أنه يحق للنساء والرجال، دون تمييز أو استبعاد أو تفضيل الحصول على أجر متساو عن العمل ذي القيمة المتساوية أو القابلة للمقارنة. ويعرّف المساواة في الأجر على أنها معدلات الأجور المحددة دون تمييز على أساس نوع الجنس والتي تنص على أن يُدفع لكل موظف ما لا يقل عن المعدل الثابت في ترتيب الحد الأدنى للأجور عن العمل الذي تم اسنخدام الموظف لأدائه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشروع القانون يقرر حدا أدنى للأجور لجميع العمال المتزليين لكفالة دفع الراتب الذي يفي باحتياجاتهم. وهذا ما يضمن أن يدفع للنساء اللاتي يشكلن الغالبية العظمى من عمال المنازل الأجر المناسب لعملهن. وقبل صياغة هذا القانون، كانت أجور عمال المنازل لا تخضع لأي تنظيم.

وتدفع استحقاقات الضمان الاجتماعي لموظفي الحكومة لدى بلوغهم سن التقاعد وفي حالات العجز. وتنطبق مخططات الضمان الاجتماعي هذه بشأن استحقاقات التقاعد والعجز والشيخوخة أيضا على الرجال والنساء العاملين في الحكومة. ولم توضع خطة وطنية لتغطية العاملين في القطاعين الخاص وغير الرسمي. ومع ذلك، فإن ليبريا تسعى لتصحيح هذا الوضع من خلال رؤيتها لجدول أعمال ٢٠٣٠ التي تسعى إلى تحقيق المساواة في رواتب واستحقاقات الموظفين في كل القطاعات. وليس لدى ليبريا حاليا برنامج شامل لمعالجة رعاية المسنين. ولكن معظم الأشخاص المسنين يحصلون على الرعاية داخل الأسرة، وهو نظام متأصل في الثقافة والتقاليد الليبرية.

فرص العمل

يشير تقرير الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة لعام ٢٠١٠، إلى أن معدل البطالة في ليبريا يبلغ ٣٠،٧ في المائة، والعمالة الضعيفة ٧٩ في المائة والعمالة غير الرسمية ٦٨ في المائة. وتضطلع المرأة في ليبريا بدور رئيسي ومحوري في الاقتصاد وقوته العاملة، وتقدم مساهمة كبيرة في توليد دخل الأسر المعيشية. والنساء والرجال ليسوا موزعين بالتساوي عبر القطاعات الإنتاجية، ولا يتلقون أجورا على قدم المساواة. وفي الاقتصاد الذي تهيمن عليه

الزراعة والعمل غير الرسمي إلى حد كبير، تتحمل النساء العبء الأكبر في هذه المجالات ويقل احتمال حصول العاملات اليدويات على أجر لقاء عملهن على نحو شامل تقريبا.

وفي ليبيريا، يتم توزيع السكان العاملين، وخاصة الذين يبلغون ١٥ سنة من العمر وما فوق، حسب ثلاثة متغيرات رئيسية وهي: نوع الجنس، والعمر، والمحلة. ويبلغ مجموع السكان العاملين الذين يبلغون ١٥ سنة من العمر وما فوق، نحو ١,١ مليون شخص. وهناك أعداد متساوية تقريبا من الذكور والإناث الذين يعملون. وفي الجدول أدناه، هناك من أصل الذين يعملون في المناطق الحضرية وعددهم ٤٨٤ ٠٠٠ شخص، هناك عدد أكبر من الرجال العاملين (٢٤٤ ٠٠٠) بالمقارنة مع النساء (٢٤٠ ٠٠٠). ومع ذلك، فإن الوضع مختلف قليلا في المناطق الريفية، لأن الجزء الأكبر من العمالة هو في قطاع الزراعة. فمن أصل العاملين في قطاع الزراعة وعددهم ٦٠٧ ٠٠٠ شخص، تمثل النساء أكبر عدد (٣٠٥ ٠٠٠) بالمقارنة مع الرجال الذين يبلغ عددهم ٣٠٢ ٠٠٠.

العمالة غير الرسمية

هناك ما يقرب من ثلاثة أرباع مليون شخص يشاركون في العمالة غير الرسمية التي تمثل ٦٨ في المائة من مجموع العمالة في ليبيريا. ويفوق عدد النساء عدد الرجال في العمالة غير الرسمية التي هي أكثر شيوعا في المناطق الريفية، حيث تبلغ نسبة العمالة الريفية غير الرسمية ٧٥ في المائة من جميع العمالة الريفية.

ويبلغ عدد المستخدمين بأجر في ليبيريا ١٩٥ ٠٠٠، يعمل ثلثاهم في المناطق الحضرية. ويعتبر ٧٩ في المائة من أصل هذا العدد في العمالة غير المستقرة. ويشكل النساء ٨٩ في المائة من العمالة غير المستقرة ولا سيما في مجال الزراعة وتجارة الجملة والتجزئة.

تفصيل العمالة حسب نوع الجنس (الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة لعام ٢٠١٠)

قطاع النشاط الاقتصادي	عدد العاملين في القطاع غير الرسمي		النسبة المئوية لمجموع العاملين في القطاع غير الرسمي	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الزراعة والحراثة وصيد الأسماك	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٩ ٠٠٠	٤٠٩ ٠٠٠	٤٨٤٩
التعدين والحاجر	٧ ٠٠٠	٣ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	٣٠٤٠
الصناعة التحويلية	٢٧ ٠٠٠	١٦ ٠٠٠	٤٣ ٠٠٠	٦٢٤٨
البناء	١٣ ٠٠٠	٣ ٠٠٠	١٦ ٠٠٠	٨١٤٣
الصحة البشرية	١ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٣ ٠٠٠	٣٣٤٣
تجارة الجملة/التجزئة	٢ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	٦ ٠٠٠	٣٣٤٣
خدمات أخرى	٥٣ ٠٠٠	١٤٨ ٠٠٠	٢٠١ ٠٠٠	٢٦٤٤

العمالة حسب نوع الجنس والحلة والمهنة الرئيسية (الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة لعام ٢٠١٠)

يبين الجدول أدناه العمالة حسب الجنس والحلة والمهنة الرئيسية. ويكشف التقرير عن أن عدد الرجال يفوق عدد النساء في المناصب الإدارية في كل من المناطق الحضرية والريفية. ومع ذلك، فإن عمالة النساء في العمل الزراعي الذي يتطلب المهارة في المناطق الحضرية يساوي تقريبا عدد الرجال لكن الفجوة تتسع في المناطق الريفية. وعمالة المرأة في المهن التي لا تتطلب مهارات هي تقريبا ضعف عمالة الرجل في المناطق الحضرية. وهذا الوضع يختلف تماما في المناطق الريفية. فعمالة الإناث في الأعمال التي لا تتطلب مهارات تساوي تقريبا عمالة الرجال في المناطق الريفية.

المهنة	المناطق الحضرية			المناطق الريفية			المجموع	
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	إناث	المجموع
المدرء	٨.٠٠٠	١.٠٠٠	٧.٠٠٠	٤.٠٠٠	١.٠٠٠	٣.٠٠٠	٣.٠٠٠	١٤.٠٠٠
الموظفون الفنيون	٤٨.٠٠٠	١٩.٠٠٠	٢٩.٠٠٠	٢١.٠٠٠	٧.٠٠٠	١٤.٠٠٠	٢٦.٠٠٠	٦٩.٠٠٠
العمال الزراعيون المهرة	٥٩.٠٠٠	٢٩.٠٠٠	٣٠.٠٠٠	٣٥٨.٠٠٠	١٧٢.٠٠٠	١٨٦.٠٠٠	٢١٦.٠٠٠	٤١٧.٠٠٠
العمال الأساسيون وغير المهرة	٧٩.٠٠٠	٥١.٠٠٠	٢٨.٠٠٠	١١٤.٠٠٠	٥٩.٠٠٠	٥٥.٠٠٠	٨٣.٠٠٠	١٩٣.٠٠٠
الأساتذة الفنيون/المساعدون	١٥.٠٠٠	٤.٠٠٠	١١.٠٠٠	٥.٠٠٠	٢.٠٠٠	٣.٠٠٠	١٤.٠٠٠	١٩.٠٠٠

سياسات واستراتيجيات التوظيف

تكفل حكومة ليبيريا والقطاع الخاص تكافؤ فرص العمل لكل من الرجال والنساء في سوق العمل. وما برحت سجلات التوظيف تقوم بإبلاغ الحكومة بأن بعض كيانات القطاعين الخاص فضلا عن القطاع العام لا تعط فرص عمل متساوية للإناث مثل الذكور على أساس الكفاءة والاحتراف.

وفي المناطق الريفية في ليبيريا، يختلف الوضع بالنسبة لعمل المرأة. فالترعات الذكورية المتأصلة في ثقافتنا تواصل تخفيض ثقة المرأة بنفسها وتعوقها عن إثبات نفسها في سوق العمل، حتى عندما تكون مؤهلة لشغل المناصب. وتؤدي التصورات التقليدية لأدوار الجنسين إلى إعاقه المرأة عن التنافس على المناصب التي يتم ملؤها عن طريق الانتخاب على صعيد الحكم المحلي والوظائف في القطاع الأمني.

القضاء على عمالة الأطفال

أصدرت حكومة ليبيريا في عام ٢٠٠٨ قانوناً للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في ليبيريا وفي عام ٢٠١١ سنت قانون الطفل. وينص قانون الطفل على أنه لا يجوز لأي شخص استخدام طفل في عمل غير ملائم لسنه أو قد يشكل خطراً على صحة الطفل وتعليمه ونمائه العاطفي أو الجسدي. وينطبق هذا على العمل الذي يقوم به الأطفال بغض النظر عما إذا كان العمل بموجب علاقة تعاقدية أو مقابل أجر أو مكافأة.

المادة ١٢: الحصول على الرعاية الصحية

تولي حكومة ليبيريا حالياً الأولوية للدعم المقدم لخدمات الرعاية الصحية بشكل أكبر من ذي قبل بالمقارنة مع عام ٢٠٠٩ عندما كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على البرامج الرأسية التي تمولها الجهات المانحة. وعلاوة على ذلك، زادت مخصصات الحكومة في الميزانية الوطنية لقطاع الصحة خلال السنوات الثلاث الماضية من ٣٩,٨ مليون دولار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٥٤,٩ مليون دولار في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. (وزارة الصحة والرفاه الاجتماعي، التقرير السنوي لعام ٢٠١٢).

الضمانات الدستورية والسياسات الوطنية وبرامج الصحة

الحصول على الخدمات الصحية هو حق من حقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في دستور ليبيريا. والصحة هي شرط مسبق لتحقيق التنمية الفردية والمجتمعية. وقامت وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية اعترافاً منها بقيمة الصحة، بتكريس نفسها لضمان أن يكون لدى كل ليبيري الحق في الوصول إلى الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية بغض النظر عن الوضع الاقتصادي أو الأصل أو الدين أو نوع الجنس أو الموقع الجغرافي. ولضمان الحصول على الرعاية الصحية، وضعت حكومة ليبيريا خطة وطنية عشرية للصحة والرعاية الاجتماعية (٢٠١١-٢٠٢١) للاستجابة للرعاية الصحية على المستويات الأولى والثاني والثالث. ويتمثل الهدف من سياسة الصحة والرعاية الاجتماعية في ليبيريا في تحسين الحالة الصحية للعدد المتزايد من المواطنين على قدم المساواة، من خلال توسيع فرص الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والفعالة، تدعمها خدمات الإحالة المناسبة والموارد الكافية في الأجلين من القصير إلى الطويل.

وتقوم ليبيريا بتنفيذ نظام من ثلاث طبقات لتقديم الخدمات الصحية من المستويات الأولى والثاني والثالث، مع قيام المستويين الأول والثاني بدور المراقبة للمستوى التالي. وتلتزم حكومة ليبيريا بضمان العدالة والجودة في الرعاية الصحية من خلال تقديم حزمة أساسية من الخدمات الصحية. ويتم تقديم خدمات الرعاية الوقائية والعلاجية الأساسية في كل مستوى

من مستويات النظام الصحي - من المستشفيات المجتمعية إلى مستشفيات الإحالة. وتركز الحزمة الأساسية من الخدمات الصحية على الأولويات الإحدى عشرة وهي: رعاية الأمومة وحديثي الولادة، والخدمات الصحية الوقائية والعلاجية للأمهات والأطفال (بما في ذلك تغذية الطفل)، والصحة المجتمعية، والخدمات الصحية للمراهقين، ومكافحة الأمراض المعدية (بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز)، والصحة العقلية، والصحة المدرسية، والخدمات الصحية في السجون والعنف الجنسي والجسدي، وخدمات الطوارئ، والأمراض غير المعدية.

بعض المؤشرات الصحية العامة

يبلغ متوسط العمر المتوقع عموماً ٤٦ سنة؛ ٣٨ سنة للذكور و ٤١ للإناث (الدراسة الاستقصائية الديموغرافية والصحية، ٢٠٠٧). وقد تحسن العديد من المؤشرات الصحية الرئيسية منذ عام ٢٠٠٩. وتشمل هذه المؤشرات مؤشر استخدام المرافق الصحية في ليبيريا الذي يقاس بتعداد الأفراد المستفيدين من الرعاية الصحية الأولية وعدد المشاورات العلاجية. وفي عام ٢٠١٢، أفاد ٨٢ في المائة من المرافق الصحية العاملة في البلد وعددها ٦٥٦ مرفقاً باستقبال ٣٢٢ ٩٨١ ٤ زيارة بالمقارنة مع ٧٦ في المائة من المرافق الصحية العاملة وعددها ٤٢٢ التي أبلغت عن استقبال ٩٥٨ ٨٧٩ ٣ زيارة في عام ٢٠١٠. والبيانات التي تمثل عدد الزيارات ليست مصنفة حسب نوع الجنس.

الوفيات النفاسية

يعزى ارتفاع معدل الوفيات النفاسية في ليبيريا إلى الترف المباشر لما بعد الولادة، أو الولادة المتعسرة أو طول فترة المخاض، ومضاعفات الإجهاض غير المأمون، وتسمم الحمل، والملاريا وفقر الدم (التقرير السنوي لوزارة الصحة والرفاه الاجتماعي، ٢٠١٠ و ٢٠١٢). ومع ذلك، تظهر الأرقام الأولية تراجعاً مستمراً بسبب تحسن تقديم الرعاية الصحية منذ التقرير الماضي. ويبين معدل الوفيات النفاسية في ليبيريا اتجاهها نزولياً من ٩٩٤ لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة في عام ٢٠١٠ إلى ٧٧٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة في عام ٢٠١٢. وزادت إمكانية الوصول إلى رعاية الأمومة الماهرة بما في ذلك التوليد في ليبيريا. وزادت عمليات التوليد في المؤسسات على يد قابلات ماهرات بنسبة ١٥،٣ في المائة (٧،٦٤ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٨٠ في المائة في عام ٢٠١٢). وتشير الدراسة الاستقصائية الديموغرافية والصحية في ليبيريا لعام ٢٠٠٧، إلى أن ثمانين في المائة من أصل ١٠ (٧٩ في المائة) تلقت الرعاية لما قبل الولادة من أحد المهنيين الصحيين (طبيب أو ممرضة أو قابلة أو مساعد

طبيب). وفي عام ٢٠١٢، جرى ٨٧ في المائة من أول زيارة لعيادات الرعاية السابقة للولادة بإشراف موظفين مهرة. وكشف تقرير عن إمكانية الوصول إلى خدمات صحة الأمومة فيما بين النساء الحوامل في عام ٢٠١٢ أن نسبة القيام بأول زيارة لعيادات الرعاية السابقة للولادة بلغت ٨٧ في المائة. وبلغت نسبة القيام بزيارة رابعة لعيادات الرعاية السابقة للولادة ٥٨ في المائة في عام ٢٠١٢ بالمقارنة مع نسبة ٤٠،٩ في عام ٢٠١٠.

وتركز الرعاية المقدمة خلال فترة ما بعد الولادة حاليا على الأم بالمقارنة مع الماضي حيث كان التركيز أكثر على رعاية الأطفال حديثي الولادة. وبغض النظر عن مكان حدوث الولادة، فإن من المتوقع أن تحضر الأم عيادة ما بعد الولادة ليتم فحصها من قبل عاملين صحيين مدرين خلال ٤٢ يوما لتجنب مضاعفات ما بعد الولادة. بيد أن تقارير وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية تفيد بحدوث انخفاض طفيف في زيارات عيادة ما بعد الولادة. وتم القيام بـ ٩٦٢ ٦٤ زيارة لعيادات ما بعد الولادة في عام ٢٠١٠ في حين تم القيام بـ ٥٩٧ ٦٤ زيارة لعيادات ما بعد الولادة في عام ٢٠١٢. (التقارير السنوية لوزارة الصحة والرفاه الاجتماعي لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢).

وفي المناطق الريفية في ليبيريا، يجري تحفيز القابلات التقليديات على إحالة الحوامل إلى المراكز الصحية لإجراء الولادة. ويحظى هذا بدعم رابطة متطوعي الرعاية الصحية التي أنشئت في المجتمعات الريفية للمساعدة على القيام ببرامج التوعية والاتصال بشأن منع الولادة في المنزل. ويتم تدريب هؤلاء المتطوعين الصحيين أيضا على التعرف المبكر على أعراض مرض الملاريا والأمراض الأخرى للإحالة إلى المراكز الصحية.

صحة المراهقين

تم إدماج مواضيع تنظيم الأسرة والحمل في سن المراهقة وإساءة استعمال المخدرات والعقاقير في الموضوعات المهنية الأربعة للعلوم والرياضيات والدراسات الاجتماعية وعلم الأحياء في المدارس الثانوية في جميع أنحاء ليبيريا. وتتوفر للطلاب خدمات تنظيم الأسرة من خلال الإحالة إلى العيادات المجاورة داخل المجتمع المدرسي.

تنظيم الأسرة

أفادت ليبيريا بأن معدل انتشار وسائل منع الحمل منخفض ويبلغ ١١ في المائة وبوجود احتياجات كبيرة لم تلب (٣٦ في المائة) لخدمات تنظيم الأسرة قبل بضع سنوات (الدراسة الاستقصائية الديموغرافية والصحية، ٢٠٠٧). وفي عام ٢٠١٢، تم تزويد ٩٦ ٧٥٥ من المستعملين الجدد (نساء في سن الإنجاب تتراوح أعمارهن من ١٥ إلى

٤٩ عاماً) بخدمات تنظيم الأسرة بالمقارنة مع ٦٥ ٨١٢ في عام ٢٠١٠ باستثناء الذين اختاروا الواقي الذكري.

معدل انتشار الأمراض المعدية المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وفيرس نقص المناعة البشرية والإيدز بين النساء

على الرغم من أن معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بشكل عام بين النساء (١,٨ في المائة) أعلى من الرجال (١,٢ في المائة)، فقد أدى الرصد الإنذاري للرعاية لما قبل الولادة إلى تخفيض الانتشار من ٤,٠ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٢,٦ في المائة بين النساء الحوامل. ويقدم لجميع النساء الحوامل اللاتي يترددن على عيادات الرعاية السابقة للولادة أول اختبار روتيني لمرض الزهري والتهاب الكبد ب.

وقد تم تحقيق لامركزية خدمات فيروس نقص المناعة البشرية إلى حد كبير لكفالة الحصول على خدمات الوقاية والرعاية والعلاج للمواطنين. وللحد من الانتقال الرأسي والحفاظ على صحة النساء الحوامل، تم دمج خدمات الوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل في ٣٣٦ مرفقا صحيا تقدم الرعاية السابقة للولادة بالمقارنة مع ١٨ مرفقا في عام ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء مراكز للعلاج المضاد للفيروسات العكوسة في جميع أنحاء البلد في ٤٦ مرفقا للرعاية الصحية. ومنذ بدء الخدمات المجانية للعلاج المضاد للفيروسات العكوسة، بلغ العدد التراكمي للإناث اللاتي يبلغ عمرهن ١٥ سنة أو أكثر في الرعاية وفي خدمات العلاج المضاد للفيروسات العكوسة (باستثناء النساء الحوامل) المسجلات في الرعاية ٥٥,٣ في المائة (٨٨٧٥/٥٠٩٠) في حين أن عدد النساء الحوامل في نفس الفئة يبلغ ٤٣٤ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ تقرير البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز). وتلقى ٣٧ في المائة من هؤلاء النسوة (١٥٢١/٤٨٢) العلاج الوقائي المضاد للفيروسات العكوسة للحد من مخاطر انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل بالمقارنة مع ٣٢ في المائة في عام ٢٠١٠.

التغذية أثناء الحمل والرضاعة

في عام ٢٠١٠، قامت وزارة الصحة والرفاه الاجتماعي بإنشاء وحدة التغذية لوضع مجموعة شاملة من مواد التغذية للأمهات المرضعات. وفي الوقت الحاضر، تلي الوحدة أيضا احتياجات النساء والأطفال. وعلاوة على ذلك، قامت وزارة الصحة والرفاه الاجتماعي بتعزيز قدرات ٢١٤ من العاملين في مجال الصحة و ٤٨٣ من متطوعي

المجتمع المحلي في ست شعب سياسية فرعية في مجال المشورة التغذوية باستخدام ٧ إجراءات للتغذية الأساسية.

التوعية الصحية

قامت وزارة الصحة والرفاه الاجتماعي والشركاء من خلال شعبة الصحة الوطنية بوضع سياسة وطنية لتعزيز الصحة واستراتيجية للاتصالات في مجال الصحة. ويتمثل أحد الجماهير المستهدفة الأساسية في النساء في سن الإنجاب اللاتي تتراوح أعمارهن من ١٤ إلى ٤٩ سنة بتوجيه رسائل مصممة حول صحة المرأة والدعوة إلى الحد من المفاهيم الخاطئة والممارسات التقليدية الضارة المرتبطة بصحة المرأة.

الموظفات الصحيات المدربات

يجري تدريب نحو ٤٧٠ طالبا في ليبيريا والخارج على خدمات تقديم الرعاية الصحية. وهناك حاجة إلى أكثر من ذلك بكثير لتضييق فجوة القدرات في القطاع الصحي. وهناك حاليا ٨٢ طبيبا و ٣٠٨ من مساعدي الأطباء، و ١٤٥٥ من الممرضات و ٦٤٥ من القابلات لرعاية عدد من السكان يبلغ ٣٤٨٩٠٧٢ مليون نسمة. وتم تدريب العاملين الصحيين على مهارات متخصصة؛ وتدريب ٩٦ من العاملين الصحيين على مهارات الحياة الأساسية، وبناء قدرات ١١٥ من مقدمي الخدمات على تقديم خدمات تنظيم الأسرة، وتعزيز قدرات ١٢٠ من العاملين الصحيين على إنعاش الوليد، وتنمية قدرات ٥٠ من العاملين الصحيين على الرعاية المنزلية للأمهات والعناية بالمولود الجديد. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدريب ٥٤ من العاملين الصحيين في مجال الوقاية من ناسور الولادة، وتدريب ١٩٨ من مقدمي الخدمات في مواقع منع انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل في ست مقاطعات، وتدريب ٣٢ من العاملين الصحيين كمدربين في مجال منع انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، وتدريب ١٢٠ من المتطوعين الصحيين في المجتمع المحلي في مقاطعتين وتدريب ١٠ أخصائيين اجتماعيين في ٥ مقاطعات في مجال الكشف عن حالات ناسور الولادة وتبع الزبائن والتعجيل بإحالتهم من أجل تدبير الحالات، وتدريب ٥٤ من العاملين في مجال الصحة في ٥ مقاطعات في مجال الوقاية من الناسور باستخدام قسطرة فولي والرسم البياني المرضي.

توفير الهياكل الأساسية الصحية

الهياكل الأساسية الصحية هي من الركائز الرئيسية للخطة الوطنية للصحة والرعاية الاجتماعية. وعلى الصعيد الوطني، زادت الهياكل الأساسية الصحية بنسبة ٢٠,٧ في المائة

بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ مما أدى إلى الحد من عدد السكان الذين تقدم لهم الخدمات من مرفق صحي واحد من ٨ ٠٠٠ وسطياً في عام ٢٠٠٦ إلى ٥ ٥٠٠ في عام ٢٠١٠. وما برحت هذه الأرقام تسجل زيادة مطردة في جميع أنحاء ليبيريا.

الجدول ١-٥ توزيع المرافق الصحية حسب المقاطعات والملكية أدناه

المقاطعة	حكومة ليبيريا	المرافق التي لا تستهدف الربح	المرافق الخاصة التي تستهدف الربح	المجموع
بومي	٢٠	٢	٢	٢٤
بونغ	٣٢	٥	١	٣٨
غبربولو	١٤			١٤
غراند باسا	٢١	٧	٢	٣٠
غراند كاب ماونت	٣٢	صفر	صفر	٣٢
غراندغيدده	١٧	١		١٨
غراند كرو	١٧	صفر	صفر	١٧
لوفافا	٥٣	٣		٥٦
مرغبي	١٨	٢	١٤	٣٤
ميريلاند	٢٠	٤		٢٤
مونتسيرادو	٤٧	٣٤	٧٥	١٥٦
نيمبا	٤٢	١٢	٤	٥٨
ريفرسيس	١٦	١		١٧
ريفرغي	٣١	١		٣٢
سينو	٣١	١		٣٢
المجموع الكلي	٣٩٦	٧٣	٩٨	٥٦٧

(تقرير تحليل وضع المقاطعات، ٢٠١١)

الجدول ٦-١ موجز لنوع المرافق الصحية حسب الملكية

المالك	عيادة	مركز صحي	مستشفى	المجموع
حكومة ليريا	٣٣٣	٤٠	٢٣	٣٩٦
المرافق التي لاتستهدف الربح	٥٦	٧	١٠	٧٣
المرافق الخاصة التي تستهدف الربح	٩٠	٤	٤	٩٨
المجموع الكلي	٤٧٩	٥١	٣٧	٥٦٧

بيد أن الإحصاءات في عام ٢٠١٢ أظهرت حدوث زيادة كبيرة في عدد المرافق الصحية من ٤٢٢ في عام ٢٠١٠ إلى ٦٥٦ في عام ٢٠١٢.

العنف الجنساني

تعد الإدارة السريرية والنفسية الاجتماعية للعنف الجنساني من الركائز الأساسية المنصوص عليها في السياسة الصحية الوطنية ومجموعة أساسية من الخدمات الصحية. وبالتالي، فقد وضع البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز مؤشرا للإبلاغ عن عدد ضحايا الاغتصاب الإيلاجي اللاتي تلقين العلاج الوقائي خلال ٧٢ ساعة من التعرض. وعلاوة على ذلك، قامت مستشفيات المقاطعات بإنشاء وحدات معنية بالعنف الجنسي والجنساني وتدريب العاملين الصحيين على الاستجابة لحالات الاغتصاب المبلغ عنها. وللتعامل مع حالات العنف الجنسي والجنساني، تم تدريب ١٧٣ من العاملين الصحيين، و ١٢٠ من مقدمي الرعاية الصحية على المعالجة السريرية للاغتصاب. وتم تدريب ٩٠ المتطوعين الصحيين المجتمعين على إحالة قضايا العنف الجنسي والجنساني، في حين تم تدريب ٣٢٥ من أفراد المجتمع من ١٢ مجتمعا محليا لتوفير الخدمات النفسية لضحايا العنف الجنسي والجنساني والإحالة إلى المرافق الصحية.

الصحة العقلية والمسنون

يشكل كبار السن حوالي ٥ في المائة من سكان ليريا. ومن هذا العدد، يشكل الذكور ٤٩ في المائة أو ٨٣ ٧٦١ شخصا والإناث ٥١ في المائة أو ٨٧ ١٨٠ شخصا. ويعيش حوالي ٣٩ في المائة من كبار السن في منازل مؤقتة بينما يعيش عدد قليل نسبته ١٨ في المائة في مسكن دائم. وهناك نسبة عالية من المسنين من ذوي الإعاقة بسبب كبر السن الذين يعانون من صعوبات في البصر. ويعيش معظم هؤلاء الناس في المناطق الريفية، ٥٨ في المائة في يومي، و ٥

في المائة في غربولو و ٢ في المائة في غراند غيده. وهناك مرفق حكومي واحد لرعاية المسنين من الرجال والنساء، ولكن المرافق لا تكفي لاستيعاب أعداد كبيرة. وتقدم الرعاية المتولية لعدد من كبار السن من قبل الأقارب المباشرين بما يتفق مع التقاليد. ويعتبر التحلي عن الوالدين والأقارب المسنين لدور الرعاية أمرا مهينا في ليبيريا كما في معظم أنحاء أفريقيا.

وقد تضررت مرافق الصحة النفسية في ليبيريا خلال الحرب الأهلية. وعلى الرغم من أن وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية لديها قسم للصحة النفسية، فإنه لا يوجد إلا مرفق صغير واحد للصحة النفسية يقع في مونروفيا. وقد قام بإنشائه أطباء الطوارئ الألمان الذين عملوا على تشغيله في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١١ خلال فترة الإنهاء التدريجي لبرنامجهم. وتولت حكومة ليبيريا أمر المرفق في عام ٢٠١١. ويبلغ عدد نزلاء هذا المرفق ٥٦ مريضا، منهم ٣١ من الذكور و ٢٥ من الإناث الذين يتلقون العلاج لمرض انفصام الشخصية، وإساءة استعمال المواد، والذهان الناجم عن المخدرات، واضطرابات الاكتئاب والصدمات النفسية والاجتماعية. وتقوم الحكومة إدراكا منها للفجوة في تقديم الخدمات الصحية النفسية، بتدريب ممرضي الصحة العقلية الذين يلحقون فور الانتهاء من تدريبهم بمستشفيات المقاطعات لتقديم الخدمة اللازمة.

المادة ١٣: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

من أجل زيادة فرص حصول المرأة على التمويل، تم وضع عدد من الخطط خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشمل هذه الخطط وضع برنامج تنظيم المشاريع الخاصة بالمرأة لزيادة سبل العيش للمرأة وإتاحة فرص عمل أكثر وأفضل بالنسبة لها. واستفاد من هذا المشروع ٣٠٠ من المجموعات النسائية في المناطق الريفية والحضرية تضم في عضويتها ٢٢ ٠٠٠ امرأة.

كما تم تقديم قروض ميسرة للمرأة لتوسيع أعمالها. وقدمت القروض إلى ٣ ٠٠٠ امرأة بموجب صندوق قروض الندوة في عام ٢٠٠٩. ولكفالة إدارة هذه القروض بشكل سليم، تم إنشاء مركز للتدريب، هو مركز التدريب التقليدي للمرأة من أجل السلام لتلبية الاحتياجات التدريبية للمستفيدات. وفي إطار مشروع مرافق صندوق سوق سيرليف للمرأة، تم حفر الآبار وتشبيد المنازل في مختلف المواقع في جميع أنحاء ليبيريا. كما استفادت المرأة في هذا المشروع من برنامج محو الأمية الذي درّب ٥٠٠ امرأة أمية على معرفة القراءة والكتابة.

وعمل برنامج وطني للمرأة الريفية تحت إشراف وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية على تعزيز قدرات المرأة الريفية من خلال توفير الأدوات الزراعية والبذور والمستلزمات

الدينية وحلقات العمل التدريبية. كما تم تشييد مرافق لتخزين منتجاتها الزراعية في ١٢ مقاطعة.

وقامت حكومة ليبيريا والشركاء بوضع برنامج مشترك للأغذية والتغذية للتخفيف من أثر ارتفاع الأسعار المحلية، وحفظ الأغذية وتحسين التغذية لمنازل المستضعفين. وكان معظم المستفيدين المتوقعين من النساء اللاتي يمثلن الغالبية العظمى من المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة في القطاع الزراعي. وفي عام ٢٠١٠، تم تدريب ١٦٠ امرأة من مقاطعات بونغ ونيمبا ولوفا في إطار هذا البرنامج على تجهيز الأرز في مرحلة ما بعد الحصاد بما في ذلك سلقه وتجفيفه وطحنه. وبين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، تلقت ١٢ ٠٠٠ مزارعة الأدوات الزراعية والبذور المتنوعة لتحسين إنتاجهن. وتم تدريب ٣٠ امرأة إضافية على مهارات في التسويق التجاري وتعبئة الموارد والاتصالات وتشكيل المجموعات والمهارات القيادية.

المادة ١٤: المرأة الريفية

قامت حكومة ليبيريا من خلال وزارة الشؤون الجنسانية في عام ٢٠٠٩ بإنشاء هياكل المرأة الريفية من أجل مشاركتها في جميع الأنشطة والشؤون السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون قيود في مقاطعات ليبيريا الـ ١٥. وقد زاد هذا من وعي المرأة الريفية بحقوقها الإنسانية والقانونية الأساسية بموجب القوانين. وفي حين أنه لم يجر أي تقييم لأثر التوعية والدعوة التي تم الاضطلاع بها، فإن زيادة مشاركة المرأة الريفية في عملية صنع القرار على المستوى المحلي هو دليل على أثر الدعوة.

ولا يزال تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية في ليبيريا، مثل الكهرباء والمياه المنقولة بالأنابيب والصرف الصحي يمثل تحديا جديا. ويقدر المنشور الذي أصدره معهد ليبيريا للإحصاء وخدمات المعلومات الجغرافية في تموز/يوليه ٢٠١١ نقص الأصول الأساسية بنسبة ٨٥ في المائة. ويعد استخدام المياه المنقولة بالأنابيب منخفضا حيث تبلغ نسبته ٣٩ في المائة في حين أن هناك أيضا مستوى عاليا من التخلص غير اللائق من النفايات، و ٨٧ في المائة من الأسر ليس لديها مراحيض للتخلص من الفضلات البشرية. والمضخات اليدوية والآبار هي المصادر الحالية للمياه الصالحة للشرب في كل من المناطق الحضرية والريفية. وتقضي النساء والفتيات ساعات طويلة في جلب المياه للاستخدام المنزلي. ويفتقر ٧٧ في المائة من جميع الأسر الريفية و ٣٠ في المائة من الأسر في المناطق الحضرية إلى أنظمة التخلص من النفايات الصلبة. ويؤدي سوء شبكات الصرف الصحي والتخلص من القمامة إلى تلوث مياه الشرب في كثير من الأحيان.

وفي مونروفيا برنامجا للتخلص من النفايات الصلبة الذي يعتبر أساسا قائما بالعمل ومقبولا بيئيا، ولكن سائر أنحاء ليبيريا تفتقر إلى خدمات للتخلص من النفايات الصلبة.

ويجري توليد الكهرباء عموما عن طريق استخدام المولدات الكهربائية. وتشمل استثمارات قطاع الكهرباء المزمع تنفيذها في إطار جدول أعمال التحول، إصلاح محطة ماونت كوفي الكهربائية، وإضافة قدرة احتياطية للتوليد باستعمال وقود النفط الثقيل لموسم الجفاف، وإنجاز المرافق الرئيسية للنقل والتوزيع والاتصال مع مجمع غرب أفريقيا للطاقة الكهربائية. ومجمع غرب أفريقيا للطاقة الكهربائية هو مشروع تابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للكهربة، ويجري الآن توزيع الكهرباء للمقاطعات المواجهة للرياح. وكانت نيمبا، وهي ثاني مقاطعة من حيث الاكتظاظ بالسكان في ليبيريا، أول المستفيدين من هذا المشروع في تموز/يوليه ٢٠١٣.

كما تقوم الحكومة باتخاذ الترتيبات اللازمة لتكريب المصاييح الشمسية في أكثر من ١٠٠٠٠ قرية. ونظرا لأن معظم المجتمعات المحلية ستظل خارج الشبكة في المستقبل القريب، ستقوم الحكومة بتقديم الدعم لها في وضع خيارات بديلة للطاقة الحرارية المائية والطاقة الشمسية على نطاق صغير. وتجري حاليا تجارب مع الكتلة الحيوية الزراعية لمولدات الديزل الصغيرة. وعندما يبرز النجاح من هذه المشاريع التجريبية، ستقوم الحكومة بدعم تكرارها (جدول أعمال التغيير، ٢٠١٢). ويجري تنفيذ مشروع تجريبي لتوفير الكهرباء للمرأة الريفية باستخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية في تودي بمقاطعة مونتسيرادو. ويجري تدريب النساء الريفيات على التكنولوجيا التي يجري بموجبها تشغيل المشروع وصيانته.

ونتيجة لبرنامج هياكل المرأة الريفية، تشارك المرأة الريفية حاليا في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقامت المرأة الريفية خلال الانتخابات العامة لعام ٢٠١١، بحشد وتقديم مرشحات مؤهلات لخوض الانتخابات، وفاز بعضهن في الانتخابات التشريعية. وبالإضافة إلى ذلك، قام هؤلاء النسوة من خلال هذه الهياكل، بتعبئة الجهود الرامية إلى الحصول على قروض التمويل البالغ الصغر واكتساب مهارات أساسية أخرى لتحسين أحوالهن المعيشية.

وتم تنقيف المرأة الريفية أيضا بقانون الإرث وحقوق الإنسان والحقوق الأساسية. وهذا من شأنه أن يقلل من عقدة النقص لدى المرأة ويتيح لها التعبير عن نفسها بحرية. وأدت هذه القوانين إلى تغيير النظم القانونية المزدوجة للمرأة في المناطق الحضرية والريفية. وتعمل هذه الهياكل في جميع المقاطعات الـ ١٥ وتتولى وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية مراقبتها. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة شبكة قوية من منظمات المرأة الريفية على الصعيد المحلي وعلى

صعيد المقاطعات تعزز هذه الهياكل. وأصبح بمقدور جميع النساء حالياً بغض النظر عن وضعهن الاستفادة من القوانين على قدم المساواة.

وتدل خصائص الفقر على أن الناس الذين يعيشون في المناطق الريفية هم في النهاية القصوى للفقر المدقع. وتقوم الحكومة بمعالجة الوضع من خلال زيادة تطوير الخدمات الاجتماعية. وتقوم ليبريا بتجربة برنامج التحويلات النقدية الاجتماعية في مقاطعة بومي لتوفير مبالغ نقدية للأسر المعيشية التي تعاني من قيود العمل وتعيش تحت خط الفقر. وهذا البرنامج ممول حالياً من الجهات المانحة وتديره اليونيسيف تحت إشراف وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية. وفي أعقاب تقييم رئيسي، ستنظر الحكومة في وضع آليات لتوسيع نطاق هذا المخطط وغيره، كالقروض البالغة الصغر والأشغال العامة لمساعدة الأسر الأكثر ضعفاً على تحسين معيشتها والخروج من الفقر المدقع. وفي الوقت نفسه، يجري حالياً الحصول على تمويل إضافي لتوسيع نطاق البرنامج لمقاطعتي ميريلاند وجراند كرو. وحتى الآن، تلقت ٩٠٠ أسرة تحويلات يستفيد منها ١٢٣ ٧ شخصاً.

المادة ١٥: المساواة أمام القانون

تم تناول هذا الفرع في المواد السابقة المتصلة بالأحكام الدستورية بشأن المساواة أمام القانون لجميع المواطنين بغض النظر عن نوع الجنس.

المادة ١٦: الزواج والأسرة

تم تعديل جميع القوانين العرفية والتشريعية المتضاربة التي تميز ضد المرأة داخل جمهورية ليبريا في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩. وتشمل هذه القوانين قانون تنظيم أيلولة التركات وحقوق الميراث المقررة للأزواج من كلا الزوجين القانونية والعرفية. وأصبحت إجراءات المحاكم التقليدية حالياً متفقة مع قواعد ومعايير حقوق الإنسان لكفالة وصول المرأة على قدم المساواة مع الرجل إلى المحاكم القضائية المختصة. وتم تثقيف الزعماء التقليديين وإعادة تجهيزهم بشأن القضايا المتعلقة بالقوانين التشريعية لحقوق الإنسان في ليبريا، وأصبح يسمح للنساء حالياً بالتملك.

ولا توجد حتى الآن حالات مسجلة للزواج والأسرة منذ التعديل؛ ومع ذلك، قامت ليبريا في المشكلة العرقية الأخيرة بين طائفتي الماندينغو والورما في مقاطعة لوفوا، باستخدام معايير حقوق الإنسان لإصدار الحكم.

حقوق الأرملة في المهر

قامت حكومة ليبيريا باتخاذ الخطوات اللازمة لمواءمة الزيجات القانونية والعرفية. وتم في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إقرار قانون ينظم أيلولة التركات ويقرر حقوق الميراث للأزواج من كلا الزيجات القانونية والعرفية، ينص في الفصل ٢، المتعلق بالحقوق والواجبات والالتزامات في الزواج العرفي في الفرع ٢-١ على أن "تكون جميع الزيجات العرفية قانونية داخل هذه الجمهورية، كما تمنح الحقوق والواجبات والالتزامات المترتبة للزوجة القانونية لجميع الزوجات في الزواج العرفي، بما يتفق مع الأحكام الواردة في مرسوم اعتماد قانون جديد للعلاقات العائلية يعرف باسم العنوان ٩ من المدونة الليبرية للقوانين المنقحة عام ١٩٧٣، والذي بموجبه تم إدراجه حرفياً". ويعرّف القانون الزواج العرفي بأنه الزواج بين رجل وامرأة الذي يجري وفقاً للتقاليد القبلية في بلدهما.

وينص القانون في الفصل ٣، الفرع ٣-٢ على أنه "عند وفاة الزوج، يحق للأرملة أو الأرملة المتعددات ثلث ممتلكات زوجها المتوفى، ويؤول الثلثان المتبقيان من ممتلكات المتوفى لأولاده، إن وجدوا، أو لوريثه الضامن وفقاً لقانون التركات".

عدم تحديد أو تقييد حرية الأرملة بعد وفاة الزوج

في هذا الفرع من القانون، يكون للأرملة العرفية أو الأرملة المتعددات، بعد وفاة الزوج أو دفنه الحرية في البقاء في مقر الزوج المتوفى لإدارة تركاته، أو اتخاذ زوج آخر باختيارهن وإحلاء مكان إقامة الزوج المتوفى نظراً لأن الزواج الجديد يعكس تلقائياً تلك الحقوق وتلك الممتلكات التي تعود إلى ورثة أو أبناء الزوج المتوفى.

قانون الميراث

يلغي قانون الميراث جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ويزيل الفوارق القانونية التي كانت موجودة بين النساء في المناطق الحضرية والريفية. كما إنه يعطي جميع النساء الحق في ما يلي: ملكية الأرض، والزواج بالتراضي، والحصول على الرعاية الصحية والمعلومات والتثقيف وحقوق الصحة الإنجابية. وتشمل هذه الحقوق أيضاً عدد الأطفال الذين يُعتزم إنجابهم، وحضانة الأطفال والوصاية عليهم وتبني الأطفال والمساواة في الحقوق بين الزوج والزوجة. بما في ذلك الحق في اقتناء الممتلكات وإدارتها والتمتع بها والتصرف فيها.

حقوق الزوجة في الملكية

يوفر القانون لجميع الزوجات بغض النظر عن الحالة الحضرية أو الريفية اكتساب وامتلاك الممتلكات التي تعود لهن حصرا دون أزواجهن، بغض النظر عما إذا كانت الممتلكات قد تم الحصول عليها قبل الزواج أو أثناءه. وهو يوفر للمرأة حرية مزاولة الأعمال القانونية باسمها بما في ذلك الحق في التعاقد مع أطراف ثالثة مع معرفة أزواجهن الكاملة وموافقتهم.

الزواج بالتراضي

من غير المشروع في ليبيريا للآباء والأمهات اختيار الأزواج لبناتهم. ويكون لكل أنثى بلغت السن القانونية حسب القواعد العرفية الحق غير المقيد في أن تتزوج الرجل الذي تختاره. ومن غير القانوني لأي والد قبلي أن يختار الزوج لابنته/ابنتها، أو إجبار ابنته/ابنتها أو غيرها من القريبات على الزواج من رجل ضد رغبتها. وأي والد يخالف هذا القانون يعد مرتكبا جريمة من الدرجة الأولى، ويعاقب بغرامة لا تقل عن ٥٠٠ دولار ليبيري ولا تزيد عن ١٠٠٠ دولار ليبيري لدى إدانته.

ومع ذلك، فإن الممارسات العرفية والدينية في بعض أجزاء ليبيريا تؤيد الزواج المبكر للفتيات في سن المراهقة. ويشمل الأساس المنطقي لهذه الممارسات الوقاية من حالات الحمل بين المراهقات وضرورة صون وحماية الطفلة من الاعتداء الجنسي الوحشي. وتمس الحاجة لزيادة توعية الجمهور، ولا سيما بالقوانين الجديدة لمكافحة الاغتصاب وقضايا المرأة، بدعم من نظام قوي للرصد والنيابة العامة للحد من هذه الممارسة.

رابعاً - خاتمة

اتخذت حكومة ليبيريا منذ التقرير الماضي تدابير صارمة للالتزام بالمبادئ المنصوص عليها في مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعلى الرغم من أنه تم إدخال بعض التحسينات في مجالات وضع السياسات والبرامج والتدخلات لعكس أوجه الظلم، فإننا ندرك أنه يتعين اتخاذ بعض الإجراءات لتحسين القضايا المتعلقة بالثقافة والتقاليد والخدمات الاجتماعية. ولا تزال حكومة ليبيريا ملتزمة بإزالة جميع أشكال التفاوت بين الجنسين.

خامساً - المراجع

جدول أعمال التحول: خطوات نحو رؤية عام ٢٠٣٠، حكومة ليبيريا، ٢٠١٢

التقرير السنوي، وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، ٢٠١١

- التقرير السنوي، وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، ٢٠١٢
- قانون الطفل، حكومة ليبيريا ٢٠١١
- تقرير تحليلي عن حالة البلد لعام ٢٠١١، وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، ٢٠١١
- مشروع قانون العمل اللائق، وزارة العمل، ٢٠١١
- قانون إصلاح التعليم لعام ٢٠١١، وزارة التعليم، ٢٠١١
- إحصاءات التعليم لجمهورية ليبيريا، وزارة التعليم، ٢٠١١
- إحصاءات التعليم لجمهورية ليبيريا، وزارة التعليم، ٢٠١٢
- أبرز نقاط تحليل البيانات: نحو رؤية وطنية مبنية على الأدلة لعام ٢٠٣٠ والاستراتيجية الثانية للحد من الفقر، المعهد الليبري للإحصاء وخدمات المعلومات الجغرافية، ٢٠١١
- الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة، ٢٠١٠، وزارة العمل
- التعميم الصادر عن وزارة الداخلية رقم ١٢، في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣
- التقارير السنوية لوزارة الصحة والرفاه الاجتماعي لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢
- السياسة الجنسانية الوطنية في ليبيريا، وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٩
- الخطة الوطنية للصحة والرعاية الاجتماعية للفترة ٢٠١١-٢٠٢١، وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، ٢٠١١
- أولويات إنعاش قطاع التعليم في ليبيريا لما بعد النزاع، السنوات المالية من ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠-٢٠١٢
- الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية وأمن السلع والخطة التشغيلية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، ٢٠٠٨
- تحويل التعليم لصالح الأطفال في ليبيريا: التعداد الوطني للمدارس للفترة ٢٠١٠/٢٠١٢، وزارة التعليم، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
- المرأة والرجل في ليبيريا: إحصائيات أساسية عن الشؤون الجنسانية، وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية ومعهد ليبيريا للإحصاء وخدمات المعلومات الجغرافية، تموز/يوليه ٢٠١١.